

الاقتصاد



تحليل:

قراءة اولية

في موقع القضية الاقتصادية
بين المعارضة والموالة 2

مقابلة:

صحناوي: هذه عناوين خطتي لانقاذ الكهرباء
المدة 5 سنوات.. الوفر 330 مليون دولار في السنة.. التكلفة
مئات الملايين.. ودور للبنك الدولي

3

سوريا:

الاعمار والاقتصاد تنشر
مشروع تعديل قانون
السرية المصرفية 7



العبقرية والغباء

ربما من اسهل التبريرات او التفسيرات وصف بعض الافعال بالغباء، وربما تكون الامور مباشرة اكثر وواضحة ايضا ولا تفسير عميق لها بل هي ترتبط بتصرفات «عابرة».

ولكن في عالم الصراعات لا يقبل العقل ببساطة تفسير الافعال بالغباء بل دائما يفتش عن اسرار كامنة او خفايا او اهداف لم يلتقطها بعد.

ومبر هذا الكلام ان الحكومة الحالية قد قامت بمجموعة خطوات لا يمكن تفسيرها او فهمها، كما ان الكثير من الخطوات والاجراءات المطلوبة والضرورية التي حصلت قد حصلت «على السكت» ومن دون اعلان، وحتى حينما كشف النقاب عن بعضها، كشف بجدية وتجرد كأنها هي نص اكايمي لا تأثير له او نتائج ترتبط بمصالح، منها الكبير ومنها الصغير ولكن في الحالتين هي مصالح فاعلة ومؤثرة.

آخر هذه الخطوات قرار الغاء قصر المؤتمرات، والقرار هذا سرب ضمن القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء ووزعت تماما كقبول هدية هي عبارة عن ادوات تنظيف او رش مبيدات لارض بور، وهذا القرار بالتحديد لا يمكن فهمه، فأولا لا تقف شركات او متمولون بالصف امام السراي الحكومي او ايدال للمشاركة في هذا القصر المنيف كما لا يتهافت المستثمرون لأجل بنائه وإن قرار تسريعه او تبطيئه ليس في يد مجلس الوزراء لو اراد ذلك اصلا وقد جاهد الرئيس السابق للحكومة في عز تآلقه وعلاقته الاستثنائية لذلك، وفشل فشلا ذريعا في بناء ولو مدمك من مداميكه فلماذا تنتطح الحكومة اليوم لالغائه قبل الانتخابات النيابية؟ ولماذا لم يسارع احد

العابرة لشرح اهمية هذا الاجراء الوطني والقومي في هذا الظرف بالذات طالما امتكلت الحكومة الشجاعة لاتخاذ هذا القرار، علما ان معظم الاقتصاديين ان لم يكن جميعهم بما فيهم فريق واسع من المستشارين حول الرئيس السابق للحكومة يدركون عدم جدوى هذا المشروع حاليا وان لبنان الموضوع تحت مجهر المؤسسات الاقتصادية الدولية لا يمكن له الانفاق، ولا جزئيا على هذا النوع من المشاريع فيما المطلوب

منه ان يسدد اصلا متوجباته للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتحقيق اولويات كتأمين مدارس في منطقة لا تبعد 3 كيلومترات عن الموقع المنشود. ان النقاش في مضمون القرار وفي طريقة اعلانه وفي توقيتته يحتاج الى خارطة طريق لفهم المسببات والاهداف فهو مشروع نائم في الادراج لم يستطع احد تحريكه او تفعيله بفعل الجدوى الاقتصادية والاعتبارات المتعلقة بمالية البلد فلماذا اعلان دفنه اليوم؟ كانا المطلوب استفزاز فئة من اللبنانيين هم أهل بيروت دون ان يتبرع احد لنقاش هذا الامر او

كانا المطلوب اعطاء رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري ورقة ابتزاز بوجه الحكومة وسلاحا طائفا فتاكا علما ان العارفين يعرفون تماما انه لم يستطع تسويق وان المؤسسات الدولية وهو الحريص على افضل العلاقات معها لا يمكن ان تجيز مثل هذا الامر خاصة بعد قراءة متأنية لالتزامات لبنان في باريس 2

وبقضية ضبط الانفاق الاستثماري بحدود معينة. اما الخطوات الاخرى لا سيما المحمودة منها وهي التي تتعلق بضمان الشيخوخة وقانون تقسيط متاخرات الضمان الاجتماعي والغاء قوانين البرامج وادارة الدين العام الخ... فيقرأها المواطن مع اسبابها الموجبة دون اي تعليق او نقاش او شرح لمعناها واهميتها كانها هي نص تدريبي ينشر لاعطاء العلم للاصدقاء والخصوم دون اي تداعيات، علما ان «المرجلة» الحقيقية هي كيف تتحول هذه المشاريع الى حقائق ملموسة في ارض الواقع وكيف تتكفل قوى صاحبة مصلحة فعلية في الدفاع عنها.

افعال كثيرة من الصعب تفسيرها تفسيرات بسيطة ومباشرة او ربما هي كذلك ونحن لا نصدق.

حسن مقلد

افول زمن المحادل والبوسطات واستبعاد النسبية.. والههم الاقتصادي مرحلة انتاج طبقة سياسية جديدة على قاعدة الكتلة - الفرد

قائمة على اساس المصالح المشتركة والقواسم السياسية لا على اساس الاستزلام وغيرها.

ويضيف المصدر بان القضاء سيسمح ايضا بتفكيك جزء من اللوحة السياسية القائمة كما سيسمح بادخال دم جديد ووجه جديدة الى الطبقة السياسية ولكن مع هموم مختلفة عن تلك التي يمكن استيلائها من الدائرة الاكبر مع النسبية.

هذه الامكانية والتي يمكن تاكيدها عبر الاحصاءات الرقمية والاستماع الى خبراء الاحصاءات في هذا المجال تعني قبل الدخول في نتائج الربح والخسارة بين الفريق المعارض بمختلف مكوناته وبين الفريق الموالي بضيق مكوناته اننا امام لوحة جديدة تتميز بفسيفساء متنوعة متعددة كما امام امكانية مفاجآت على نمط المفاجآت التي ظهرت في الانتخابات البلدية الاخيرة.

بغض النظر عن هوية الفائز، ودون شك يصبح السؤال مشروعا مرة جديدة ومتكررة ان رئيسيين اثنين من اصل ثلاثة هم ضد الدائرة الصغرى اي الرئيس نبيه بري وعمر كرامي فيما معظم اطراف المعارضة مع القضاء فيكف يخرج قانون لصالح المعارضة من قلب مطبخ الموالة؟ وهل سيشكل مجلس النواب مصفاة له ام سيعطيه دفعا اضافيا ينسجم اكثر مع طروحات المعارضة؟

مصدر متابع لشؤون الانتخابات يعتبر ان المهم هي الوجة وان قانونا طبيعيا سيصدر النور للمرة الاولى منذ انتهاء الحرب الاهلية فمقصات السياسيين والخطاطين لن تفعل فعلها لان المعيار واحد هذه المرة ولكن هذا الاتجاه سيفرز مرة جديدة القوى السياسية على اختلافها لان الكثير من التبدلات ستحصل وستنتقل كثيرون من المعارضة الى الموالة وربما من ينتقل من الموالة الى المعارضة يكون اكثر.

منذ حوالي الشهر والبلد لا تعيش الانتخابات ولكن مع اصرار على نفي ذلك اما اليوم ومع تحريك القانون ستدخل مرحلة جديدة ميزانها الانتقال العملاي الى المعركة الانتخابية مع تناسي كل الملفات الاخرى وعلى رأسها الموضوع الاقتصادي فبدلا من اي يشكل محورا ورأس حربة في البرامج الاقتصادية يتحول مطية سواء بالوعود او بالتشكيك ويصبح عنوانا فاقد المضمون ليس اكثر.

المتداولة ان القضاء هو ملعب المعارضة على اتساعها، حيث تصعب عمليات التزوير من جهة كما يمكن التحدث بخطاب واضح ومباشر بسبب الصفاء الطائفي المذهبي في القضاء مما يعني امكانية الفوز دون الاعتماد على شركاء احيانا يلطفون الخطاب حيث عادة يفوز المتطرف اكثر من العقلاني والمؤمن بحق بخطاب واحد وبقناعة واحدة لا بالازدواجية.

وانا صحت المعلومات والتي تناقها اكثر من مصدر رسمي ومعارض ايضا فان قانون الانتخاب العتيق سيشكل انقلابا على

السنوات التي تلت اتفاق الطائف وشهدت ثلاث دورات انتخابية فلا محادل ولا بوسطات ولا جرافات، يعني اعادة رسم الخارطة السياسية بطريقة جديدة ومختلفة وربما كانت ميزاتها هذه المرة الكتل الصغيرة والافراد الكتل وهذه الصورة تحتاج الى الكثير من الخيال ليستطيع المرء الاحاطة بها.

مصدر معني بطبقة الانتخابات يقول ان هناك عدة طرق لانتاج طبقة سياسية جديدة كان افضلها المحافظة مع اعتماد نظام النسبية بدلا من القضاء مع النظام الاكثري، فالشكل الاول كان يسمح بـ:

- 1- صحة التمثيل
 - 2- عمومية التمثيل
 - 3- مراعاة العيش المشترك
- وانا كان يساهم في تحقيق هذه الاهداف فانه ايضا يسمح بادخال قوى سياسية لها وجود تاريخي وهي غير ممثلة في الندوة البرلمانية وهذه القوى تتميز بخطاب سياسي مختلف، كما ان قوى كثيرة ممثلة اليوم يحررها من ضوابط تجعلها اسيرة تحالفات لا بد منها لاستمرار هذا التمثيل، فيما تسمح ايضا بتشكيل كتل سياسية

انه زمن المفاجآت، يبدو ان خيار قانون الانتخاب قد حسم باتجاه اعتماد الاقضية كدائرة انتخابية في انتخابات 2005 كان هو الاحتمال الابعد في كل الخيارات التي جرى التطرق اليها منذ بدء الحديث عن قانون جديد للانتخابات.

فالدائرة الصغرى والتي يمثلها اعتماد القضاء هي مطلب تاريخي للمعارضة لا سيما المسيحية منها ناهيك عن تمسك البطريك مار نصرالله بطرس صفير بها واعتبارها الركن الاساسي في معركة صحة التمثيل، ومن الشائع بل من المسلّمات

الاعمار والاقتصاد صدرت ووزعت استثنائياً صباح
الاربعاء 19 كانون الثاني لمصادفة موعد صدور
الرسمي مع عيد الاضحى المبارك..

وكل عام وانتم بخير

منوع من التداول منوع من التداول منوع من التداول

اسراء
علق احد السياسيين الطرفاء على تصدر اسمه عناوين بعض وسائل الاعلام من سفرة سريعة الى دولة اوربية، في حين انه ما زال في بيروت، بان الاسراء والمعراف قد حصل مرة واحدة مع الرسول العربي ولم يتكرر.

قضاء
خلاف حاد بين رئيس هيئة اقتصادية ومسؤول رسمي له علاقة بقطاع معني انتقل الى اجراءات قضائية وادارية ولم تنتج محاولات الوساطة والصالح.

بزوغ
تشهد اكثر من منطقة ظهور متمولين وافدين يعملون بشراء العقارات وبأسعار مرتفعة، والجديد انتقالها بشكل سريع الى منطقة الجنوب، التي لم تشهد هذا النوع من النشاط منذ فترة.

خوة
تشهد مؤسسات مالية طلبات بالتسليف السريع من زبائن لهم اموال في ذمة الدولة بحجة الحاجة لتأمين دفعات لتسهيل تحصيل مستحقات لهم وتنتشر في اكثر من وسط اسماء محددة لمعنيين كما لنسب مطلوبة او مفروضة لاجراء مثل هذه العمليات.

انزعاج
امتعض بعض المتنفذين من طريقة عمل وإدارة واقد الى موقع حساس على علاقة بمشاريع هامة بفعل منع غير المعنيين بقضايا معينة من التدخل فيها كما إعادة الاعتبار لمعيار اساسي جرى تطبيقه قبل سنوات واثمر بوقف تدخلات سياسية وغير سياسية.

استحقاق
اعتبر معني بالسوق المالية ان استحقاقا حساسا جدا يطال القطاع قد فتح قبل اوانه بكثير وإن اسماء عدة يجري التداول بها وإن هدف حملة تشن على مرجع هو منعه من اختيار خليفة له، لأن قرار استمراره مرتبط برغبته بذلك.

نأه
يحكى عن دور كبير قام به موظف جرى استبداله مؤخرًا في قضية مؤسسة كبرى والسبب في ذلك اعتبارات شخصية بخلافات سابقة، وإشكالات مع المساهمين السابقين لهذه المؤسسة.

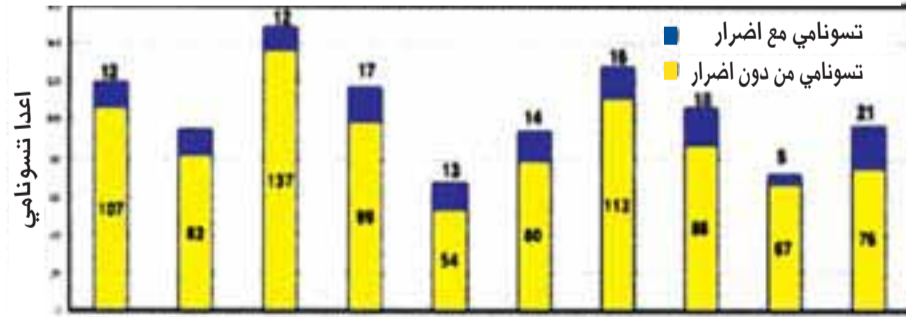
عكسي
طالب خبير بأعادة درس خطة وطنية تتعلق بقطاع حيوي نتيجة عدم اجراء دراسات ميدانية تبين ان بعض الانشاءات المطلوب القيام بها سيكون لها مردود عكسي ولن تفيد الغاية المتبغاة علما ان اكثر من طرف سياسي يصير على المضي بالمشروع لإعتبارات تتعلق بمصالح انتخابية ومالية.

إجازة
تبين ان وزارة لم تقم حتى الان بأي خطوة في دراسة او تنفيذ اجراءات تتعلق بقطاع حيوي وهو مدار شكوى منذ فترة علما ان الوزير الجديد له علاقة بهذا القطاع.

مفاجأة
تساءل وزير معني بورشة عمل عن بيان صادر عن إدارة رسمية نسبت بعض الاقتراحات اليها وتبين ان اي علاقة لم تنشأ في سياق العمل والتحصير مع الادارة المعنية او مع العاملين فيها بشكل افرادي.

تسونامي عبر العصور

اضرار تسونامي في العالم مقابل تسونامي الذي لم يؤد الى اضرار



عقد (القرن العشرين)
اكثر تسونامي ضررا في العالم

اسم البلد	السنة	الوفيات	اسم البلد	السنة	الوفيات
الصين	1746	3800	اليابان	1782	40000
بحر جافا	1899	3620	اليابان	1883	36500
جاميكا	1692	3000	اليابان	1707	30000
اليابان	1854	3000	اليابان	1896	26360
اليابان	1933	3000	تشيلي	1868	25674
اندونيسيا	1674	2243	اليابان	1792	15030
غينيا	1998	2182	منطقة ريوكو	1771	13486
اليابان	1923	2144	الفلبين	1976	8000
تشيلي	1570	2000	اليابان	1703	5233
اليابان	1946	1997	اليابان	1605	5000
اليابان	1766	1700	اليابان	1611	5000
الولايات المتحدة الاميركية	1964	119			

ثبات في النهج الاقتصادي المعتمد منذ 12 عاماً... وإنقلاب في المواقع والادوار

قراءة اولية في موقع القضية الاقتصادية بين المعارضة والموالة

الاقتصادية رأساً على عقب. بل ان افضل ما يمكن توقعه في هذا الاطار هو احداث بعض التصحيحات الاجبارية والضرورية في بعض مواقع السلطة بفعل تفاقم الازمة وعدم امكانية استمرار شروط اللعبة كما هي كما بفعل ضغوط المؤسسات الدولية المتخوفة من هذا الوضع. اذا يصيح الرهان على تصحيح من خارج الاطار الرسمي، فمن اين؟ لنتصور ان المعارضة بتلاويناها الحالية قد سيطرت بقدرة قادر اليوم على السلطة واتت مسؤولة عن تقديم البرنامج الاصلاحى بشقيه السياسى والاقتصادى وهنا ليس مجال مناقشة قضايا السياسة السياسية، من سيادة واستقلال وديمقراطية وادارة وقضاء بل على مستوى البرنامج الاقتصادي والاجتماعى. فما الذى سيتغير من خيارات اليوم؟

وإذا كان البعض القليل من المعارضة كأمثال نسيب لحد وحبیب صادق وبعض رفاقهما، متميزين بالفعل في القضية الاقتصادية وفي الخيارات الممكنة، فإن لجنة الصياغة، كما للجنة المقررة للخيارات الاقتصادية لن تضيف حرفاً على الخيارات المتبعة منذ 12 عاماً، حتى اليوم اللهم إلا الغاء بعض الاشارات التي عمل عليها البعض، في مواقع متفرقة او بفعل الصدفة او الوصول بالخطا او بفعل الضغوط الدولية فيما سيكتفي البعض الآخر في المعارضة ايضا بالقول ان اختصاصه سياسة او سيادة او يطلق عناوين شبيهة بـ «لا تسرق ولا تقتل».

وفي هذا السياق نعرض اليوم من دون تدخل ما جاء في وثيقة البريستول، بما يتعلق بالشقين الاقتصادي والاجتماعى على ان نفتح في العدد القادم قراءة فعلية في مختلف البرامج الاقتصادية المقدمة من القوى السياسية في لبنان، موالة ومعارضة اذا صحت هذه التسمية..

كل السياسات الاقتصادية المشكو منها، انما اشكالية عاجبية وربما من السهل جدا القول ان الامور اعقد من هذا التبسيط وان الاستقلال والسيادة واقتناص الفرصة الحالية امور تسمح او تهرر الوسائل المتبعة ولكن المشكلة فعلا انه لولا هذا الانهيار المادي لركائز الوطن الاساسية ولا سيما بنيانه الاقتصادي وثم الاجتماعي لما كان سهلا وصول الامور الى ما وصلت اليه على كل المستويات بما فيها السيادة والاستقلال. وان الركيزة الاقتصادية هي عنوان بناء حقيقي وليست مسألة ترف نظري او قضية تخص الاقتصاديين و«لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، وإن المشارك والمسؤول عن تدمير واستباحة اقتصاد البلد وقطاعاته هو المدمك الاساسي في الواقع الحالي دون اغفال مسؤولية الآخرين وشراكتهم عن هذا الامر، كل حسب حجمه ومساهمته واستفادته وتصحيح هذا الخلل عامل حقيقي ومعتبر اجباري لتصحيح الخلل الآخر. تحت اي صيغة او عنوان.

ورشة الاصلاح لم تبدأ بعد وان كانت هناك بعض الاشارات المضيئة في بعض الادارات والوزارات بفعل وصول بعض الاشخاص الى سدتها ولكن الاصلاح الحقيقي يحتاج الى مناخ اصلاحي والى مشروع اصلاحي لم تظهر معالمه بعد ولم تظهر قواه الحية بعد، وربما من اشد المفارقات ان يكون ممثلو الرأسمالية العالمية المتمثلة بالبنك الدولي اكثر رافة ورحمة وحرصاً على الفئات الفقيرة من الممثلين السياسيين المفترضين للفئات الاجتماعية الاقل دخلاً والاكثر تعرضاً للمخاطر بفعل امكانات الانهيار الاقتصادي والانفجار المالى.

إن احدا لا يراهن على اصلاح اقتصادي وبالتالي سياسى من فوق او عبر صحوة ضمير تقلب الميزان السياسى وتقلب ميزان المصالح

بمسلكيته عبر فصل المصلحة العامة عن المصلحة الشخصية والتي شكلت نموذجاً ايضاً، لا تبدو مقاربتة مع نفس المثل السابق ممكنة اقله لاعتبارات تتعلق بالشعارات التي خاضتها المعارضة في الجسم الطبى والتي اوصلت النقيب ماريو عون الى رأس النقابة، ومن ضمن ابرز اولوياته تصحيح الوضع المتعلق ببيت الطبيب، والمتعلق بسلوكية بعض المعارضين الجدد، ولا يمكن الكلام عن حبيب صادق المعارض الكبير، منذ نصف قرن ضد الاقطاع القديم منه والجديد والمدافع عن حقوق الفقراء والمهجوس في ضرورة ايلاء الازمة الاقتصادية الاهتمام الكبير والرافض لمنح اي موازنة من الموازونات السابقة، سواء حين كان «في محنته النيابية» كما يحلو له ان يصف او من منابره المتعددة حين صار خارج المجلس، لا يمكن ان يكون زميلاً معارضاً ايضاً لمن كان شريكاً مباشراً او مدافعاً شرساً عن

الاقتصادية فالمشكلة الاساس - في الموضوع الاقتصادي هو عدم تحديد معيار الموالة، لمن لاي معيار؟

فإذا كان النهج المستمر اقتصادياً هو النهج المعتمد منذ 12 عاماً، فإن الحكومة الحالية كما المعارضة لا سيما الذين مروا في حكومات متعاقبة منذ 12 عاماً وكانوا جزءاً اساسياً في ترقية الحكم اضافة الى موقع الرئاسة طبعاً، فهم حتماً موالون بإمتياز، وللتأكيد اقتصادياً.

اما المعارضة فهي من عارض هذا النهج المستمر طيلة السنوات الماضية، والمستمر اليوم وهم رموز يعدون على الاصابع، فلا يمكن ان يعتبر النائب نسيب لحد، والذي كان من اوائل المعارضين على المشاريع الاقتصادية التي اوصلت البلد الى ما وصل اليه اليوم زميلاً «للمعارض» غطاس خوري الموالي بشدة لكل هذه المشاريع الاقتصادية علماً ان نسيب لحد

محورياً في قضية الاستقلال والسيادة.

ما هي السياسة الاقتصادية المتبعة للحكومة الحالية؟

سؤال يحتاج الى جواب وتوضيحات فلا هي سياسة واضحة بإتجاه قطيعة مع الماضي بكل سياساته المتواصلة منذ 12 عاماً حتى اليوم، ولا هي تصحيح لها، فأين هي هذه الحكومة من هذه القضية المحور، في وقت بلغ حجم الازمة مقداراً من الخطورة لا يسمح بتجاهلها ولا يسمح بالموقف الحياىي منها، رغم الانشغال الانتخابى وهواجس الوزراء النيابية.

ان اقتراح موازنة الوزير فؤاد السنيورة قبل يومين من استقالة الحكومة الحريية الاخيرة كان بمثابة اعلان انفصال وانفصام عن السياسات السابقة وهو الامر الذي ما بلغته الحكومة الكرامية وربما شكل جواز مرور ليصبح الرئيس رفيق الحريري هو ملك المعارضة

فراس حسن

ابن القضية الاقتصادية في برامج الموالة والمعارضة؟
ابن القضية الاجتماعية في برامج الموالة والمعارضة؟
ابن الموالة واين هي المعارضة؟
من في موقع من؟

ينقل عضو في لقاء قرنة شهوان زار البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير ضمن وفد، ان هذا الاخير طالبه بضرورة وضع برنامج اقتصادى اجتماعى لاهمية هذا الموضوع اولا ولتميزهم ثانياً.

وينقل هذا المقرب من مرجعية بكرى ان سيد الصرح مسكون بالقضية الاقتصادية الاجتماعية وانه قال في لقاء موسع ذات يوم ان السيادة والاستقلال قضايا مقدسة دون شك، ولكن الازمة الاقتصادية ومدى دقة الوضع هي ايضا قضية مقدسة وتلعب دوراً

ليرتك هي عملتك

إستعملنا

مصرف لبنان

الجزء المتعلق بالصعيد الاقتصادي - الاجتماعي في وثيقة البريستول

1- اعطاء الأولوية المباشرة لعملية الاصلاح المالى من اجل كسر الحلقة المفرغة القائمة بين استمرار تنامي الدين العام واستمرار العجز المرتفع في الموازنة، والحرص على ترشيد الاستفادة من الدعم العربى والدولى في هذا الانجاز.

2- افتتاح ورشة وطنية عامة لاعادة بناء اقتصاد انتاجى حديث ينشط الحركة الاقتصادية ويحفز على الاستثمار الداخلى والخارجى ولا سيما مشاركة المغتربين فيه بما يعزز التنمية المستدامة ويؤمن العدالة الاجتماعية في الداخل وبتيج المنافسة في الخارج.

3- تحقيق التوازن والتكامل بين القطاعات، عبر دعم قطاعى الزراعة والصناعة وجعلهما اكثر اختصاصا واكثر قدرة تنافسية وحمايتهما من المنافسة غير المشروعة والتهمير عبر الحدود المشرعة، وتعزيز التقدم المحرز في قطاعات المال والسياحة وخدمات المعرفة.

4- الحرص على الوظيفة الاجتماعية للدولة وتجديد الرأسمال البشرى للبنان من خلال:

أ- سياسة تربوية تكفل تطويراً متواصلًا للنظام التعليمى بكل مكوناته ولا سيما التعليم الرسمى والجامعة اللبنانية.

ب- سياسة صحية وطنية تتجاوز الواقع الحالى المكلف والقليل الفاعلية والعدالة نحو توفير تغطية صحية سليمة للبنانيين كافة.

ج- سياسة تشغيل فاعلية تتولى الربط بين سوق العمل والنظام التعليمى، وتوفير التاهيل المهني المتواصل للقوى العاملة اللبنانية للحفاظ على تنافسيتها، وتنظيم دخول العمالة غير اللبنانية وفقاً لحاجات السوق فقط. والاستفادة القصوى من طاقات الانتشار اللبناني.

5- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتأمين حضور اكبر للمرأة والشباب في الشأن العام والتعليم والاقتصاد وسوق العمل، واستعادة استقلالية العمل النقابى، وتوسيع نطاق الطبقة الوسطى كى تشكل صمام امان اجتماعى، وتعزيز انظمة الحماية الاجتماعية، وتوفير الرعاية للفئات المستضعفة والسعي الدؤوب الى دمجها اقتصادياً واجتماعياً.

6- ايلاء التوازن البيئى اهتماماً خاصاً، من اجل اصلاح ما يتعرض له اللبنانيون من تشويه لاطار حياتهم المدنية والريفية وما يتعرض له لبنان من انحسار للمساحات الخضراء وتلويث للهواء والماء وانتهاك للشواطئ والجبال واستغلالها العشوائى من قبل المتطفذين، وانجاز مخطط عام لتنظيم الاراضى واستخدامها.

الوزير موريس صحنواوي: هذه عناوين خطتي لانقاذ الكهرباء المدة 5 سنوات.. الوفر 330 مليون دولار في السنة.. التكلفة مئات الملايين .. ودور للبنك الدولي في التعاون والتمويل



وتعاون مع البنك الدولي، وتتضمن آلية كاملة للجواب عن سؤال الكهرباء المطروح منذ نهاية الحرب الأهلية، مع إمكانية توفر التمويل من البنك الدولي جزئياً وبمساعده مع مؤسسات دولية كبرى، لأن ولوج المشكلة بأحد اجزائها لن يشكل الا حلاً مؤقتاً قد يوفر التيار لفترة زمنية ولكنه سيفاقم المشكلة اكثر.

الوزير موريس صحنواوي يستعرض التوجهات «الكهربائية» للوزارة ونمط التفكير المتعلق باصلاح وضعها عبر تخفيض الاكلاف شارحاً اتجاهات الخطة التي سيفادر وفريق عمله مطلع الاسبوع القادم الى واشنطن لبحث تفاصيلها - المناقشة اصلاً في المقر الرئيسي للبنك الدولي. (ح.م.) وكان هذا الحوار :

المبنى وفتح الادراج لمعرفة حقيقة الوضع، ووسط ظروف سياسية معقدة ليس اقلها المناخ الانتخابي المسيطر على اهل الحكم كما الشارع حتى الاذنين.

قبل الكثير عن قرار ضموني منخذ بتخصيص القطاع ثم خفف الى تخصيص الادارة، فاطلاق عناوين استقرار الطاقة من دول المحيط، حتى قبل تركيب الاعمدة المفترض الانتهاء منها قبل سنوات سبع (!)

وكانت النتيجة الاولى محاولة تأمين الحد الأدنى اي تأمين المشتقات النفطية لعدم تكرار ما حصل من تعميم قبل اشهر وتوفير قطع غيار كانت اكثر من ضرورة مع محاولات توفير حقيقية في اكلاف مصطنعة ولكنها باتت جزءاً من الترتيب لسنوات طويلة، والعمل لانجاز خطة متكاملة بدعم

آت من خارج الطبقة السياسية الى وزارة تمسك بها السياسيون والقباضون على البلد بشكل محكم، بعيد من السلطة وعنها رغم وجوده «الاجباري» في قلب القضايا التي تتعلق بالشأن العام، لا سيما منها المتعلقة بالتمويل وبالقطاعات.

ادخل الى محرقة اسمها الكهرباء والنفط، وفيها تتقاطع مصالح تكاد تختصر بنية الدولة بكامل مواقع نفوذها ومواقع الاستفادة المتجددة، ووضعت مهام امام وزارته خلال اشهر قليلة، لم تستطع حكومات بكاملها معالجتها خلال سنوات زادت عن العقد (!)

وحوصرت الوزارة منذ اليوم الاول بسقف تأمين تيار كهربائي بشكل متواصل وبدعم للمازوت قبل الدخول الى

الاجراءات السريعة: تأمين الفيول بارخص الاسعار.. وشبكة 220 كيلوفولت وايصال الغاز للبدوي

وحتى كامل هذا الانتاج لن يكفي هذه الفترة، من دون احتساب زيادة الحاجات في السنوات الثلاث المقبلة.

ولكن سنعمد الى سد حاجاتنا خلال سنة ونصف المقبلة عبر الربط السداسي من مصر وتركيا. ولا بد من البحث على المدى الطويل في مصادر طاقة اخرى.

في ما يتعلق بالوضع اليوم هل سنستمر حالة انقطاع الكهرباء على حالها؟

لقد عملنا مباشرة لدى وصولنا على موضوع تأمين قطع الغيار، وتأمين الفيول لذلك نؤكد الا انقطاع للكهرباء سيكون بسبب عدم وجود الفيول ولكن لا تزال هناك مشاكل اخرى كالعلاقة غير الواضحة مع شركات الصيانة وهي علاقة خلقت غير واضحة ونحتاج الى وقت لمعالجتها.

كذلك نحتاج الى انجاز الشبكة لاستكمال النقل، وهي ستنتج المرحلة الاولى منها في نيسان المقبل.

ويبقى التوزيع وهو مشكلة كبيرة لا حل لها الا بتفصيل قسم الصيانة السريعة، وهو قسم محدود في الكهرباء اذ لا يضم اكثر من 20 شخصاً لكل بيروت وشخصين في كل منطقة في حين يجب ان يكون 3 اضعاف هذا الرقم لذلك لا بد من تقوية الفرق الفنية، لأننا لا نستطيع اعادة تأهيل شبكة التوزيع بسرعة، اذ حسب اولوياتنا تاتي في المرحلة الثالثة من الخطة.

لهذا نقول انه في هذا الوقت تأمين الكهرباء 24 ساعة متواصلة امر مستحيل والحكومة عندما تتحدث عن تأمين الكهرباء تعني بها تأمين الانتاج، وهو ما لم يكن مؤمناً عند وصولنا الى الوزارة.

دخلنا هنا في موضوع التوظيف وحاجة المؤسسة الى العنصر الشاب والمختص، ولا تزال قضية قبول الـ 300 موظف عالقاً؟ هذا الامر على نار حامية، ويدرس في مجلس الخدمة المدنية الآن واعتقد انه سينجز قريباً لأنه من الاولويات، واذكر ان هذا الطلب قد مضى عليه حوالي العامين.

ماذ عن الدائرة المالية في كهرباء لبنان والتي واجهت مشكلة مع وزارة المال السابقة؟ الخطة تشمل طبعاً كيفية السيطرة على الادارة المالية للكهرباء، اذ لا يمكن الحديث عن خطة بغياب ادارة مالية، لا سيما بوجود ممولين.

وهذا يعني ان وسائل تحقيق اهداف الاستراتيجية متعددة ولكنها واضحة، فهي تتطلب عناصر عدة من الادارة المالية الى ادارة المشروع وغيرها من الاجراءات الممكنة بما فيها خصخصة الادارة.

حصرها بالكهرباء سيجعل التكلفة عالية جداً.

ولكن هذه الدراسة تحتاج الى وقت، لذلك نعمل الى العمل على معامل الغاز التي دراستها اسهل واسرع وتنفيذها متاح بسرعة.

ماذا عن وضعية المعامل، وحاجات الاستثمار الجديدة؟

بالتاكيد من الضروري اعادة الاستثمار في المعامل ولكن دون اهمال خيار الغاز والسدود مع معرفة ان هذا اتجاه عالمي لا ينحصر في لبنان فقط، فعندما نقول ان مصر تنتج الكيلو واط بـ 3 سنتات ذلك لأنها تنتج على الغاز، وهي ايضاً تمتلك الغاز وهذا يعني طبعاً ان لبنان لن يصل الى هذه التكلفة لأنه لا يمتلك هذه المادة. ولكن بالتأكيد التكلفة ستكون اقل بكثير من 10 سنتات لكيلو واط.

واعتقد الآ مشكلة بتأمين الاموال للاستثمار اذ عندما يمتلك المرء مشروعاً مقنعاً سيدد حتماً من يموله، ونحن سنبعث عن جهات التمويل واخرى قد يهمها الحصول على جزء من المشروع اي على طريقة شذ، ولقد اظهرت الاتصالات التي قمت بها وجود مهتمين.

لذلك مقاربتني للموضوع تقوم اولاً على تحديد الهدف، وثانياً تقدير الاستثمار ومصدر التمويل، وبالتالي بعد تحديد الحاجة نبدأ البحث عن التمويل.

التحول الى الغاز

اتجاه عالمي

ومن اولوياتنا

ولقد بدأنا باتصالات اظهرت انه اذا وضعنا خطة مناسبة سنحصل على التمويل، وانا اتكلم على مبالغ تفوق مئات ملايين الدولارات على 3 سنوات، ولكننا لن نحصل على مليون دولار واحد من دون خطة.

تكلفة انتاج 10 الاف

جيفاواط مليار دولار

ونبيعها بـ 600 مليون

اذا نجحت الخطة فهل تكفي لسد حاجات البلد والى اي مدى زمني؟

اذا اخذنا كل المعامل فنحن نتحدث عن قدرة انتاج تبلغ نحو 2000 ميجاوات يومياً (وهذا ليس الانتاج الفعلي لاننا لا نستغل كامل القدرة على الانتاج)



صحنواوي يتحدث الى الزميل حسن مقلد

وهذا امر يطرح بجديّة موضوع جدوى الخطط بغياب فريق اداري قادر على التنفيذ!

ويجب ان نكون صريحين بان الاستراتيجية التي ترغب الوزارة بانتهاجها تقوم على تحديد الهدف، ايجاد الوسائل لتحقيقه وتحديد السوق الضرورية المطلوب لذلك اضافة الى الخطط التي يجب اعتمادها. مع الاسف منذ سنوات لا يزال النقاش دائراً حول الهدف، ولم نتخط هذه

اتصالات

اولية اكدت توفر

فرص للتمويل

المرحلة. حسب الارقام الموجودة لدينا، بغياب الاحصاءات الدقيقة، يمكن ان نقول ان تكلفة الانتاج اليوم هي نحو 10 سنتات للكيلو واط، اي لانتاج 10 الاف جيفاواط، هناك تكلفة هي مليار دولار

المشكلة

هي في الخلل

الاداري الكبير

بالسنة، في حين ان المؤسسة تبني الطاقة بنحو 600 مليون دولار. اي ان الخسارة هي 400 مليون دولار بالسنة (ما نسبته 40%). هذه الخسارة متعددة الاشكال، فهناك اولاً الخسارة الفنية التي تبلغ نسبتها نحو 15 % من الانتاج في لبنان وهي نسبة مرتفعة جداً، اذ لا تبلغ في دول العالم اكثر من

دولار في كل معمل. ما يعني توفير 200 مليون دولار في السنة واذا نجحنا فعلاً من القيام بهذه الاجراءات نستطيع توفير، بدءاً من العام الثالث، 200 + 130 = 330 مليون دولار في السنة الامر الذي يسمح بتصحيح جدي وسريع للعجز في كهرباء لبنان.

ولكن متى يمكن تحويل المعامل الى الغاز، فهذا مشروع يطرح منذ سنوات؟

عملياً يمكن القول ان البدوي سيباشر العمل على الغاز خلال نيسان المقبل، والزهراني يجري البحث في آلية اوصول الغاز اليه، وبعد الوصول الى حل لهذا الامر سيباشر في عملية تأهيله، اذ لا جدوى من هذا الاستثمار اليوم اذ لم نبحث في موضوع مصدر الغاز ولكن البحث جار بجديّة.

بالنسبة الى معمل البدوي، سيجلب الغاز من سوريا، فهل لديها الكميات الكافية لذلك؟

نعم، يمكن ذلك حتى في ظل مضاعفة طلب الكميات بالنسبة للبدوي.

الآ يقابل هذه النسبة من التوفير، نسبة من التكاليف؟

بالتاكيد هناك استثمارات تتطلب اموالاً ولكن لا مجال للمقارنة بين الاثنين، فمقابل كل 100 مليون دولار من التوفير سنحتاج الى 10 ملايين دولار امتهلاك.

هل يجر البحث في توليد الطاقة عبر مصادر اخرى مثل المياه؟

طبعاً البحث جار لمعرفة المصدر الافضل للطاقة وهذا سنحدده بالتفصيل، اذ لا بد من المقارنة بالتكلفة والتوفير من جهة، واخذ عنصر السرعة والوقت من جهة اخرى. كما ان السدود التي يمكن انشاؤها للمياه، لا بد ان يكون لها استعمالات اخرى، مثل الزراعة ومياه الشرب لأن

نشاط كفالات حتى نهاية تشرين الاول 2004: 46% للزراعة 37% للصناعة وحصّة السياحة ترتفع الى 10%

جدول (1) التوزيع الجغرافي للكفالات			
	2003/12/31	النسبة من المجموع (%)	2004/10/31
بيروت وجبل لبنان	12,6	45,2	1542
الجنوب	831	31,1	937
البقاع	408	15,3	510
الشمال	224	8,4	294
المجموع	2669	100,0	3283

جدول (2) توزع الكفالات حسب القطاعات			
	2003/12/31	النسبة من المجموع (%)	2004/12/31
الصناعة	954	35,8	1224
الزراعة	1319	49,4	1531
السياحة	237	8,9	332
الانتاج الحرفي	67	2,5	94
تقنيات متخصصة	92	3,4	102
مجموع عدد الكفالات	2669	100,0	3283

الى 9% في التاريخين المذكورين على التوالي، في حين انخفضت حصة الجنوب من 31,1% الى 28,5%.
اما توزع الكفالات على القطاعات الاقتصادية، فجا في نهاية تشرين الاول 2004 حسب (جدول 2):
يبين الجدول ان القطاع الزراعي لا يزال يستحوذ على الحصة الاكبر من عدد الكفالات المصدرة على الرغم من انخفاضها من 49,4% في نهاية العام 2003 الى 46,6% في نهاية تشرين الاول 2004. في المقابل، ارتفعت حصة الصناعة من 35,8% الى 49,4% وحصّة السياحة من 8,9% الى 10,1% مع الاشارة الى ان حصة كل من الانتاج الحرفي والتقنيات المتخصصة لا تزال متدنية قياسا على مجموع الكفالات الممنوحة.

بلغ عدد الكفالات المقروضة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اصدرتها شركة كفالات في شهر تشرين الاول من العام 2004 ... 50 كفالة قيمتها 7,8 مليارات ليرة، فارتفع العدد الاجمالي للكفالات الذي منحتته الشركة منذ بدء عملها حتى نهاية الشهر العاشر من العام 2004 الى 3283 كفالة تبلغ قيمتها الاجمالية 380,1 مليار ليرة، بحيث بات متوسط قيمة الكفالة الواحدة 115,8 مليون ليرة.

وبحسب التوزيع الجغرافي لعدد الكفالات، حصلت منطقتا بيروت وجبل لبنان على 24 كفالة في شهر تشرين الاول 2004، تلتها منطقة الجنوب (11 كفالة) ثم منطقة الشمال (10 كفالات) وأخيراً منطقة البقاع (5 كفالات).
وفي نهاية تشرين الاول 2004، جاء توزيع عدد الكفالات المصدرة على المناطق اللبنانية حسب (جدول 1):

ونلاحظ من الجدول أن حصة منطقتي بيروت وجبل لبنان من مجموع الكفالات الممنوحة ارتفعت من 45,2% في نهاية العام 2003 الى 47,0% في نهاية تشرين الاول 2004 كما ارتفعت حصة البقاع من 15,3% الى 15,5% وحصة الشمال من 8,4%

المصارف وتمويل الدولة تكرر

بقلم: الدكتور مكرم صادر*

الزينة، إن بالعملة الأجنبية (1540 مليون دولار) أو بالليرات اللبنانية (2400 مليار ل.ل.). بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي غطى عام 2004 الاحتياجات التمويلية للدولة اللبنانية بالعملة الأجنبية، وذلك بمبالغ هائلة قياساً إلى بلد صغير كـ لبنان وصلت إلى 4185 مليون دولار: 1270 مليوناً في إصدار أيار، و 1540 مليوناً عمليات مقايضة على جزء من استحقاقات العام 2005، وأخيراً 1375 مليون دولار في إصدار تشرين الثاني الماضي. وسيقع على القطاع المصرفي نفسه عام 2005 العبء الأكبر من تغطية احتياجات الدولة التمويلية، سواء على صعيد استحقاقات محافظ السندات الحالية والضخمة (تسعة مليارات من الدولارات) كما ذكرنا أو على صعيد تغطية الاحتياجات الجديدة للدولة، والتي من المقدر أن لا تقل عن ملياري دولار أميركي.

طبعاً، سوف تتم مساهمة المصارف في تغطية هذه الاحتياجات التمويلية ضمن آليات السوق وبعيداً عن أية قرارات إدارية، كما درجت عليه الأمور خلال الاثنتي عشرة سنة المنصرمة. فاستحقاقات السندات بالليرة أو بالدولار، وبغض النظر عن مستوى الفوائد عليها (14% و 7% أو حتى صفر %)، تسد في تواريخها، ثم تكتتب المصارف أفرادياً، كل منها حسب المعطيات الخاصة به لناحية السيولة وإمكانية احتمال مخاطر الدولة على دفاتره، بمعزل عن أية اعتبارات أخرى. وقد أكدت الجمعية العمومية للمصارف هذا التوجه المبدئي، لا سيما في ما يعود إلى مساهمة المصارف البالغة 3,7 مليارات دولار بصفر %، الموزعة بين شهادات الإيداع وسندات الزينة واليوروبونيز، والتي تستحق تبعاً وشهرياً خلال النصف الأول من العام 2005.

تجدر الإشارة كذلك إلى أن المخاطر السيادية بالليرات وبالعملة الأجنبية (ما يعادل 34 مليار دولار) على دفاتر المصارف، والتي تعادل 52% من إجمالي موجوداتها كما في نهاية تشرين الأول 2004، لا تقتصر على سندات الزينة (7, 14 مليار دولار) بل تتعداها إلى شهادات الإيداع بالليرة اللبنانية والإيداع الإلزامي والاختياري لدى مصرف لبنان، أي ما يعادل مجموع 19,5 مليار دولار. وقد بدأت مؤسسات التصنيف الدولية تنظر بقلق إلى ازدياد هذه المخاطر السيادية (الدولة والمصرف المركزي) على دفاتر المصارف. كما أن المصارف بدورها تنظر بقلق إلى عدم انخفاض النفقات العامة خارج خدمة الدين، بل يترافق هذا القلق مع مخاوف من ازدياد هذه النفقات على أبواب الانتخابات النيابية.

لقد شارف إجمالي هذه المخاطر على بلوغ الحدود الجائزة. فالمصارف عالقة بين القدرة على احتمال الاستمرار في ازدياد هذه المخاطر وبين الدور الحيوي الذي تلعبه بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني والبلد. فليس خفياً أنه يصعب توفير تمويل الدولة من الأسواق العالمية. وليس خفياً أيضاً أن هذه التوظيفات تلعب لدى مصرف لبنان دوراً أساسياً في سياسة الاستقرار النقدي: من جهة، من خلال شهادات الإيداع بالليرة، بما هي تعقيم للسيولة الزائدة التي تم خلقها طوال الاثنتي عشرة سنة الماضية في إطار تمويل الدولة ودعم سعر صرف الليرة.

ومن جهة ثانية، من خلال موجودات المصارف لدى البنك المركزي بالعملة الأجنبية، والتي تشكل إلى جانب الذهب بديلاً من الاحتياطي الخاص والطبيعي الذي لا بد لأي مصرف مركزي في العالم من اقتنائه لمواجهة متطلبات العولمة، التي تنطوي على تسريع لحركات الرساميل بين الأسواق ولتمويل كثافة التبادل المتزايد بين الدول.

وهكذا، لا تكمن المسألة في بضعة مليارات أعطيت بصفر في المئة بل في أضعاف هذا الببلغ (22 مليار دولار) التي جرى إعادة هيكلتها على امتداد العامين الماضيين، وفي أضعاف مماثلة مطلوب تمويلها خلال العامين المقبلين. والأفضل أن تستمر هذه العمليات ضمن آليات السوق، في انتظار أن تتمكن الدولة من بلورة بدائل مقبولة للإصلاح المالي والاقتصادي، بالتعاون مع المجتمع الدولي بمؤسساته المتعددة الأطراف، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو من خلال تفعيل الاتفاقيات الدولية وبخاصة اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية. فأياً تكن البدائل المطلوب توفيرها، سوف يحتاج تنفيذها إلى ثلاث دعائم: المصادقية الدولية، وثنى أنواع المساعدات الخارجية، المالية والاقتصادية، وأخيراً، الموارد البشرية، التقنية والإدارية، ذات الخبرة والكفاءة لتخطيط المرحلة الانتقالية والمساعدة على إدارتها. فهل ترسي الحكومة أسس هذه البدائل؟ الجواب طبعاً في الأشهر القليلة المقبلة!

(* أمين عام جمعية المصارف

لقد بات معروفاً على الأرجح أن الدعم المالي، الخارجي والداخلي، وبخاصة الداخلي، الذي حظيت به الدولة نتيجة مؤتمر باريس-2، أدى إلى إعادة هيكلية جذرية للمديونية العامة تمثلت بإطالة آجالها وخصوصاً بتخفيض كلفتها. ونسوق تبياناً لذلك ثلاثة مؤشرات:

يتمثل أولها في تراجع خدمة الدين نسبة إلى الإيرادات العامة. فبينما كانت خدمة الدين تستحوذ على 80,3% من الإيرادات في تشرين الثاني 2002، صارت تمتص فقط 52,7% منها حالياً (تشرين الثاني 2004). هذا بالرغم من كون إيرادات الدولة الإجمالية (موازنة وخزينة) قد ارتفعت في الفترة ذاتها من 5313 مليار ليرة إلى 6763 ملياراً أي بمقدار 1450 ملياراً ونسبة 27%. ومن المفيد جداً التوقف عند المعطية الأخيرة التي تظهر مدى مساهمة الاقتصاد الخاص في إعادة هيكلة المالية العامة للدولة، إذ ارتفع العبء الضريبي على الناس، بمفهومه العام والواسع، قياساً بإجمالي الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، من 20% عشية باريس-2 إلى نحو 24% حالياً.

يتمثل ثاني المؤشرات في تراجع خدمة الدين نسبة إلى النفقات العامة. فيعد أن كانت حصة خدمة الدين تفوق 46% من إجمالي النفقات (موازنة وخزينة) عشية انعقاد مؤتمر باريس-2 باتت حالياً بحدود 38%. فالنفقات العامة سجلت خلال فترة تشرين الثاني 2002 - تشرين الثاني 2004 ارتفاعاً من 9227 مليار ل.ل. إلى 9517 مليار ل.ل. وذلك بالرغم من تراجع خدمة الدين من 4267 مليار ل.ل. إلى 3632 ملياراً في الفترة المذكورة. وهنا أيضاً، من المفيد جداً التوقف عند دلالة هذه المعطيات التي تظهر أن النفقات الأولية خارج خدمة الدين قد ارتفعت، خلافاً للالتزامات باريس-2، من 4960 مليار ل.ل. إلى 5885 ملياراً، وذلك دون احتساب نفقات مجلس الإنماء والإعمار الممولة خارجياً. مما يعني أن المواطنين، أفراداً ومؤسسات، ساهموا في زيادة الإيرادات العامة وأن الدائنين ممولي الدولة اللبنانية، من دول مانحة ومصارف، ساهموا في تخفيض خدمة الدين، بينما لم تجهد الدولة في ضبط نفقاتها خارج خدمة الدين. ويشكل ذلك منحنى مقلقاً.

يكمن المؤشر الثالث والأهم بالتغيير الكبير الذي طرأ على كلفة الدين العام، والذي فاق كل التوقعات، بما فيها توقعات صندوق النقد الدولي. فقد تراجع متوسط كلفة الدين العام بالليرات وبالعملة الأجنبية إلى 6,68% في نهاية شهر تشرين الثاني 2004 مقابل 12,21% في تشرين الثاني 2002. وتحقق هذا الانجاز نتيجة تضافر مجموعة آليات، تأتي في مقدمتها مساهمات المصارف ومصرف لبنان والجهات المشاركة في باريس-2 من خلال قروض للدولة اللبنانية بفوائد مخفضة تراوحت بين صفر% و 5% وقاربت بمجملها عشرة مليارات دولار. كذلك، وفي الفترة نفسها، اتبعت المصارف هذه المساهمات المباشرة بأخرى غير مباشرة تمثلت في تجديد الاكتتابات بسندات الخزينة التي تستحق أو في مقايضة سندات بأخرى أطول أجلاً (سوابات) أو في الاكتتاب بسندات جديدة بالليرة أو بالعملة الأجنبية. وقد تمت جميع هذه العمليات بفوائد أدنى من تلك التي كانت قائمة. ونعطي أدناه فكرة عامة عن ضخامة ما تم إنجازه في هذا الإطار، ما جعل كلفة الدين تنخفض إلى المستوى المتدني الذي أشرنا إليه بدل أن ترتفع إلى مستويات كان سيصعب على الخزينة العامة أن تتحملها.

فلقد شهدت فترة العامين الماضيين (تشرين الثاني 2002 - تشرين الثاني 2004) استحقاقات كبيرة في محافظ سندات الخزينة بلغت بالليرات وبالعملة الأجنبية سوية ما يوازي 22 مليار دولار، أي بمعدل 11 مليار دولار كل اثني عشر شهراً، ما يعني أن ثلث الدين العام كان يستحق سنوياً، أو ما يعادل في المتوسط 60% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وهذه نسبة مرتفعة جداً بمقاييس التجارب العالمية المعروفة. وطبعاً، تشير معطيات الدين العام حالياً إلى أن هذا الاتجاه سيظل قائماً طوال السنوات الثلاث المقبلة. ذلك أن متوسط أجل محافظ سندات الخزينة بالليرات وبالعملة الأجنبية هو ثلاث سنوات ونصف السنة كما في أواخر تشرين الثاني 2004. وتقارب استحقاقات العام المقبل 2005 وحدها 44% من إجمالي المحفظة، أي ما يزيد عن 9 مليارات دولار محررة بنسبة 80% منها بالليرات و20% بالدولارات. ويلاحظ أن استحقاقات العام 2005 ما زالت كبيرة بالرغم من عمليات المقايضة الضخمة التي أجرتها المصارف اللبنانية خلال فترة أيلول-تشرين الثاني 2004 مع مصرف لبنان ولمصلحة



خدمة مصرفية عبر الإنترنت كاملة التجهيزات

من بنك سويسبة جنرال في لبنان هي خدمة المعاملات المصرفية عبر الإنترنت SGBL هي أكثر الخدمات المصرفية تطوراً في لبنان من حيث الكمّال تجهيزاتها وانجازها على نظام ترميز مطلق من ISO 128.

مع SGBL، تصبح كل الخدمات التي يقدمها SGBL بين يديك، وبكل سهولة لا داعي للتأجيل بعد اليوم، بكلمة زر بسيطة. يمكنك أن تقوم بكل معاملة المصرفية عبر الإنترنت على مدار الساعة وسبعة أيام في الأسبوع إجراء تحويلات إلى مصارف أخرى محلية أو في العالم، الإطلاع على استحقاق السندات، إبطاء أمر دفع السندات، طلب دفتر شيكات أو بطاقة مصرفية، أو تحديد موعد إطفاء سبيل خدمة التبريد والإستفادة من خدمات أخرى متكاملة.

لمزيد من المعلومات أو للاشتراك بخدمة SGBL، اتصل بوزارة الأعراف SGBL 1777، أو إرسال بمرقك خدمة الزبائن على 1777 + 04 أو توكّل صبر مؤلفنا على الإنترنت المتوفر بـ 24 ساعة SGBL.com.lb



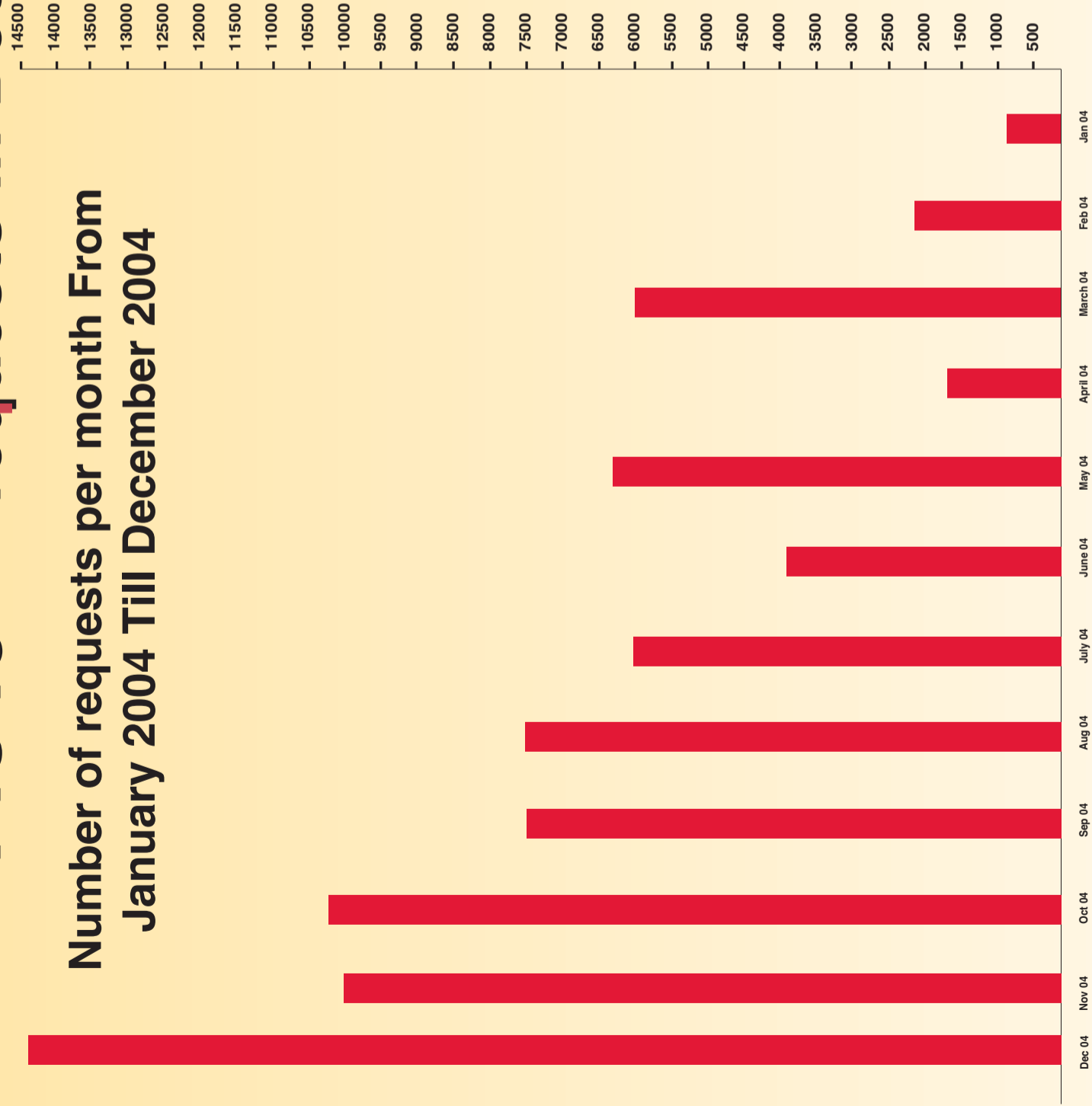
visit www.immarwaiktissad.com



feel free to send us your opinions, ideas and comments

14349 requests in December

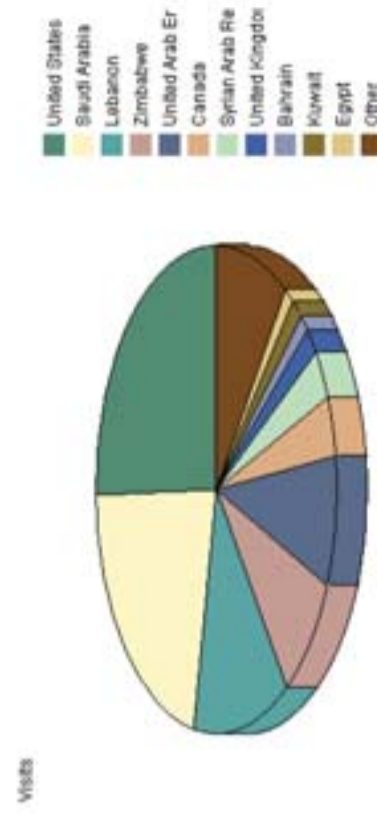
Number of requests per month From January 2004 Till December 2004



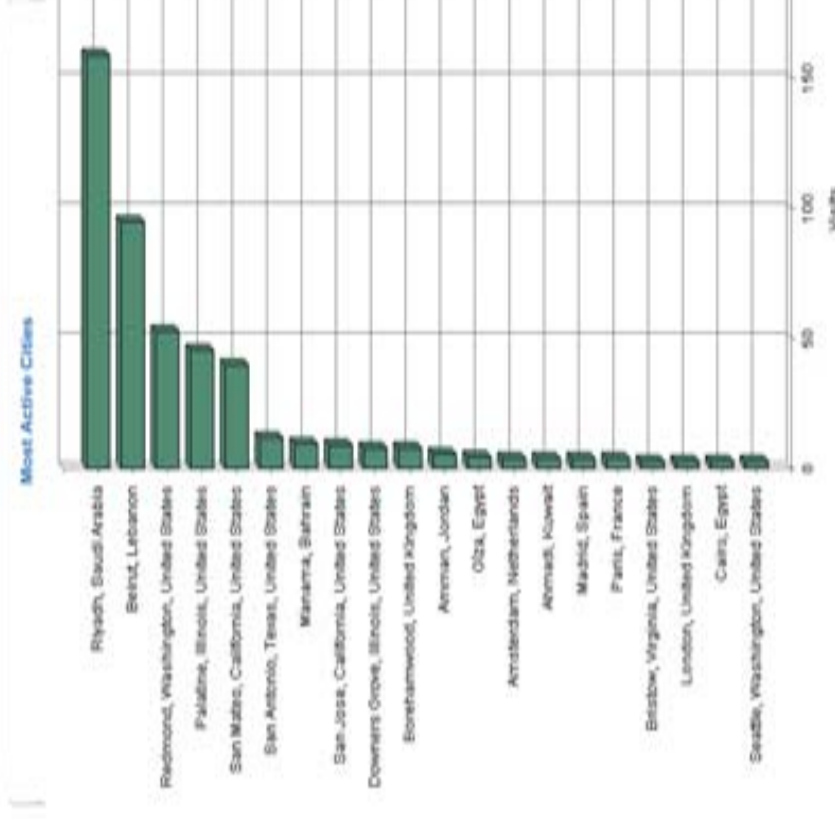
Most Active Countries

Country	% of Total Hit	% of Total Visit	% of Total Bandwidth
1 United States	19.02%	25.34%	17.10%
2 Saudi Arabia	5.82%	21.80%	7.70%
3 Lebanon	14.56%	12.84%	12.70%
4 Zimbabwe	13.32%	8.86%	11.51%
5 United Arab Emirates	6.10%	8.95%	7.30%
6 Canada	3.09%	3.95%	3.69%
7 Syrian Arab Republic	2.54%	3.27%	3.11%
8 United Kingdom	2.99%	1.77%	3.45%
9 Bahrain	3.77%	1.36%	5.07%
10 Kuwait	2.65%	1.30%	3.31%
11 Egypt	3.26%	1.23%	2.70%
12 Israel	1.97%	1.09%	1.36%
13 France	5.05%	1.09%	4.74%
14 Spain	1.31%	0.95%	1.74%
15 Jordan	0.53%	0.82%	0.77%
16 Germany	1.37%	0.82%	2.07%
17 Palestinian Territory, Occupied	0.83%	0.68%	0.68%
18 Sweden	2.37%	0.68%	2.02%
19 Sudan	0.74%	0.54%	0.75%
20 Netherlands	1.57%	0.54%	1.43%
21 Algeria	1.03%	0.41%	0.85%
22 Italy	1.24%	0.27%	1.37%
23 Russian Federation	0.74%	0.27%	1.21%
24 Tunisia	0.52%	0.27%	0.45%
25 Belgium	1.45%	0.27%	1.00%
26 Guatemala	0.25%	0.14%	0.19%
27 Unknown	0.01%	0.14%	0.04%
28 China	0.01%	0.14%	0.00%
29 Oman	0.30%	0.14%	0.35%
30 Ukraine	0.01%	0.14%	0.01%
31 Australia	0.08%	0.14%	0.30%
32 Switzerland	0.22%	0.14%	0.16%
33 Morocco	0.20%	0.14%	0.19%
Average	3.03%	3.03%	3.03%

Most Active Countries



By Cities



التصدير الى العراق تضاعف وساهم في تنشيط كل مرافئ المنطقة

زخور : نشاط مرفأ بيروت في 2004 الافضل منذ 1990 ونما 25%

ولفت الى ان المشكلة الاساسية التي تواجه حركة الشحن اليوم هو النص القانوني الذي يفرض علي اي سفينة محملة ببضاعة محتكرة مثل الدخان ان تبلغ عن حملتها سواء كانت ستفرغ في المرفأ ام لا وهذا امر يعرقل العمل وغير معتمد الا في لبنان وسنقدم مشروعا لتعديله حسب طلب الوزير.

في تشغيل محطة الحاويات، وهو كان مطلباً دائماً منذ العام 1990، مع العلم ان المعدات المعمول بها تعود الى القطاع الخاص واكد ان الفرقة طلبت من وزير الاشغال السماح للحاويات بالاستعانة بالرافعات المتحركة لأن عدد المعدات غير كاف ولذلك كي يتمكن المرفأ من الحفاظ على ميزته التفاضلية ومنتظر الرد.

ولفت الى ان العراق شكل البلد الاول من حيث الاستيراد عبر استخدام مرفأ بيروت كمحطة ترانزيت، ولفت الى ان عدد الحاويات عبر مرفأ بيروت زاد من 27 الف حاوية الى نحو 36 الفا وبمغظمها حاويات تحول الى الخارج.

أكد رئيس الفرقة الدولية للملاحة في بيروت ايلي زخور أن مرفأ بيروت شهد في العام 2004 نشاطاً هو الأكبر، منذ العام 1990 وهو الأفضل على الصعيد العملي كما المالي، ووصلت نسبة نمو الحركة في العام الماضي الى نحو 25% مقارنة مع معدلات سنوية بلغت بين 5 و6% منذ العام 2000.



هناك معاملات جمركية سهلة وبسيطة وفي عام 2001 طبق في لبنان قانون جمارك جديد وكان لنا شرف المساهمة باعداد القسم البحري في هذا القانون الذي اعطى تسهيلات للوكلاء البحريين خصوصاً لعمليات الترانزيت البحري. ثالثاً ان يكون هناك تعرفه مرفئية مخفضة او تنافسية لتفريغ الحاويات مرفأ بيروت وتحميلها. ادارة واستثمار مرفأ بيروت لديها الصلاحية باعطاء تعرفات تفريغ وتحميل تنافسية مع المرافئ المجاورة لجلب شركات الملاحة للعمل مع مرفأ بيروت.

على كل السفن انتظار دورها سيكون هناك فترة انتظار وهذا التأخر سيجعل سمعة مرفأ بيروت العالمية تنتشوه وسيفقد الميزة التي يتمتع بها حالياً، لذلك طلبنا من الوزير انه وعندما تكون محطة الحاويات ورافعاتها مشغولة ان يسمح للمشغل ان يستعين برافعات متحركة كي يفرغ السفن غير المجهزة برافعات ذاتية وللسفن المجهزة بهذه الرافعات استعمالها والرسو على الارصفة رقم 16 و13 و14 و15 كي يستمر مرفأ بيروت بالمحافظة على هذه الميزة التي ينفرد فيها.

يقوم باصلاحها فوراً لانه يستفيد منها وتدر عليه اموالاً بالرغم من ان معدات مرفأ بيروت القديمة اذ لم يكن يملك رافعات جسرية فلقد كان المرفأ يتميز بقدرته ومهما كان عدد سفن الحاويات التي تؤمها على التعامل معها دفعة واحدة فلا حاجة لانتظارها لتفريغ حمولاتها وذلك بسبب كثرة المعدات والرافعات الموجودة لديه وبامكان البأخرة ان ترسو على اي رصيف شاغر في المرفأ وفي اي ساعة كان حتى ولو كانت ساعة متأخرة، وهذه ميزة ينفرد بها مرفأ بيروت في المنطقة.

مجموعة اميركية - انكليزية - وفي 15 كانون الاول 2004 بدأت المحطة بتقديم خدماتها تدريجياً للسفن والحاويات التي تؤم مرفأ بيروت، ما يعني ان مرفأ بيروت وضع على خريطة المرافئ المتطورة في المنطقة، والمرفأ حالياً مجهز ولكن هذا التجهيز غير كاف كما ان المعدات الحالية قديمة، وتعود ملكيتها الى القطاع الخاص وهذا القطاع وضع معداته تحت تصرف ادارة مرفأ بيروت التي تشغلها وتسئوفي رسوم تشغيلها سواء من الوكلاء البحريين او المستوردين او المصدرين وتأخذ حصتها تعطي الحصة المتبقية لاصحاب المعدات. وهذه الحركة كلها تتم بواسطة القطاع الخاص وعندما يحدث اي عطل في المعدات لا يكون مرفأ بيروت مسؤولاً عنها بل القطاع الخاص الذي

ما هي المعايير الاساسية لنجاح اي مرفأ وهل تتوافر في مرفأ بيروت؟

ليكون اي مرفأ ناجح يجب ان يتمتع بثلاثة شروط اساسية اولاً ان يؤمن خدمات جيدة للسفن التي تؤمها اي ان يكون فيه معدات حديثة، ثانياً ان يكون

وعندما تتواجد هذه الشروط يزدهر المرفأ ونحن استوفينا هذه الشروط لذلك لدينا كل الثقة بانها اذا استمرت هذه العناصر الثلاث سيظل مرفأ بيروت مزدهراً.

ما هي المشاكل التي تواجهونها في عملكم اذا وما هي اهم مطالبكم؟

المشكلة الاساسية التي نسعى لمعالجتها هي انه في قانون الجمارك يوجد مادتان تخصان السفن التي تؤم مرفأ بيروت والتي عليها بضائع محتكرة مثل الدخان، والشركة المسؤولة عنه هي شركة الريجي اي ما يدخل لبنان من دخان يكون باسم الريجي وخوفاً من ان يكون هناك تهريب للدخان كانت كل باخرة تحمل بضاعة محتكرة تأتي لبنان يتوجب عليها بموجب القانون ان تبلغ ادارة الجمارك اللبنانية انهما تحمل حاويات دخان سواء كانت ستفرغ في بيروت او ان كانت ستفرغ في بيروت فقط ليعاد تحميلها الى مرفأ اخر او حتى ان كانت ستبقى على البأخرة وستنقل الى مكان اخر. هذا الامر سبب مشاكل عدة خاصة بعد ان بدأت هذه المحطة بالعمل وهناك سفن قد تكون محملة بنحو 3 الاف او 4 الاف حاوية، وهذا القانون لا يطبق الا في لبنان وبالتالي لا يمكن فرضه على شركات الملاحة العالمية التي تتعامل مع مرفأ بيروت، واذا استمرينا في تطبيقه سيؤثر سلباً على الحركة، لذلك شرحنا لمدير عام الجمارك واطلعناه على مساوئ هذا النظام وما سيؤديه من عرقلة العمل وبالتالي تراجع الحركة، لذلك طلب منا تقديم مشروع لتعديل هاتين المادتين. ونحن نعمل على ذلك، غير هذا لدينا مشكلات عادية وأنية تواجه اي عمل من هذا النوع نسعى باستمرار لمعالجتها.

حاورته إنانا مكبي



ما هي نشاطات الفرقة الدولية للملاحة في بيروت وما هو الهدف من انشائها؟

تأسست فرقة الملاحة سنة 1933 وسميت فرقة الملاحة الدولية لانه في تلك الأثناء لم يكن هناك وكلاء بحريين من اصل لبناني بل كانوا كلهم اجانب. اما الهدف من انشاء هذه الفرقة هو حماية الوكيل البحري.

فرقة الملاحة الدولية تضم حوالي 54 وكيلاً بحرياً يمثلون شركات ملاحة اجنبية وعربية ولبنانية وهدفها الاساسي الدفاع عن مصالح الوكلاء البحريين وبالتالي الدفاع عن مصالح شركات الملاحة التي تؤم سفنها المرافئ اللبنانية. الهدف الثاني تمثل بكون فرقة الملاحة وسيط بين الوكيل البحري والسلطات المشرفة على حركة مرفأ بيروت اي وزارة النقل وإدارة الجمارك وإدارة استثمار مرفأ بيروت وكل ما له علاقة بهذا العمل مثل متعهدي النقل والتفريغ ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة الاشغال العامة والنقل ووزارة الاقتصاد. كما انه يستأنس برأي فرقة الملاحة بكل ما يتعلق بالمرفأ والجمارك من حيث الرسوم والاجراءات في حال حصول اي تعديل وينتخب برأي الفرقة قبل منح اي وكيل جديد رخصة من وزارة النقل هذه الامور الثلاثة هي الهدف من تعاطينا مع مرفأ بيروت بالإضافة الى ادارة الجمارك التي تستشيرنا قبل إصدار اي قرار او قانون وتطبيقه. خاصة وانه قبل 7 و8 سنوات اصبحت الفرقة تلعب دوراً فاعلاً في ميدان النقل البحري اللبناني و الاجنبي ولم تعد نشاطاتها تقتصر على الصعيد المحلي فقط بل توسعت اقليمياً وخارجياً. ومنذ 3 سنوات تقريباً لعبت فرقة الملاحة دوراً كبيراً في تأسيس الاتحاد العربي لغرف الملاحة البحرية ولقد كانت من اول الداعمين ومن اول المؤسسين لهذا الاتحاد و فرقة الملاحة الدولية في بيروت تحتل الان مرتبة نائب رئيس هذا الاتحاد. و فرقة الملاحة ايضا عضو في عدة مؤسسات عالمية تتعاطى النقل البحري مثل غرفة التجارة الدولية في باريس وغرفة التجارة الدولية في بيروت والتي تترأسها الوزير عدنان القصار.

وهنا لا اتحدث فقط عن مرفأ بيروت بل مرفئي طوطوس واللاذقية اللذين يعملان اضعاف مرفأ بيروت كذلك مرفأ الكويت والاردن والاسكندرون في تركيا وكلها تعمل باتجاه العراق اذ دخل السنة الماضية الى العراق بين 200 او 300 الف سيارة كذلك دخل ما لا يحصى من البضائع ولكن التاجر العراقي بطبعه يحب التعاطي مع مرفأ بيروت ومرفأ طرابلس الامر الذي ادى الى ازدياد البضائع التي ترد الى مرفأ بيروت ويعاد تحميلها الى العراق وخاصة السيارات التي زادت نسبتها السنة الماضية (2004) بحوالي 46% من سنة 2003 اما الفصل الاخير من 2004 فشهد تراجعاً لحركة الترانزيت للعراق بسبب الاحداث من قتل ونهب وخطف.. وتطور دور لبنان في هذا المجال اذ بات يشترى التاجر اللبناني 10 حاويات 4 منها لبيروت بينما يشترى التاجر العراقي الـ 6 حاويات الباقية مباشرة ولقد رأينا ارقاماً شهرية خيالية لحركة الحاويات في مرفأ بيروت، اذ كان يتعامل نحو 27 الف حاوية شهرياً فزاد الرقم الى نحو 36 الف حاوية وكل ذلك يتم من خلال بضائع تستورد على اساس ان يتم استهلاكها على الصعيد المحلي بينما يعود تحميلها الى الخارج.

في ظل هذه الحركة المتزايدة في المرفأ ما هو واقعه اليوم وقدرته الاستيعابية؟

شهد مرفأ بيروت في اواخر عام 2004 تطوراً هاماً تمثل بانجاز محطة الحاويات ونحن كفرقة ملاحة كنا نطالب منذ انتهاء الحرب عام 1990 بتأهيل وتطوير مرفأ بيروت وانشاء هذه المحطة وعمدت سلطة موانئ دبي منذ نحو 5 سنوات لتعهد هذا المشروع على أساس B.O.T ولكن حدثت مشاكل أدت الى انسحابها منه.

وفي عهد الوزير ميقاتي وبعد انسحاب «موانئ دبي» قدما اقتراحاً كفرقة ملاحة دولية بالسماح لادارة واستثمار مرفأ بيروت بالقيام باجراء المناقصة لشراء المعدات من واردات المرفأ الذاتية فمرفأ بيروت عنده إمكانية التمويل والشراء دون الحاجة لأخذ القروض من احد. بداية كان رأي الوزير انه يريد تخصيص مرفأ بيروت وردنا كان اننا مع التخصيص ونعرف ان الدولة اذا استلمت شيئاً سيفشل والجميع يعرف انه من عام 1992 وحتى عام 2001 كنا نسعى عن تخصيص الكهرباء والهاتف والماء.. الخ ولكن لم يحصل شيء فالسياسة عندما تتدخل تفسد كل شيء. وبعد نقاش عميق اقتنع الوزير وسمح لادارة واستثمار مرفأ بيروت ان تشتري المعدات وتجهز محطة الحاويات وعندها قام مرفأ بيروت باجراء مناقصة في اواخر عام 2003 واشترى المعدات اللازمة للمحطة وفي 2004 وصلت المعدات وفي حزيران 2004 اجريت مناقصة لاختيار المشغل لهذه المحطة التي فازت بها

ما هو تقييمكم لحركة الملاحة لعام 2004؟

شهد عام 2004 نشاطاً هو الأكبر في مرفأ بيروت منذ عودة الشرعية للمرفأ اي منذ العام 1990، وهو الأفضل على الصعيد العملي والمالي. وبالمقارنة بين اعوام 2004 و 2003 و 2002 والـ 2000، نجد أن مرفأ بيروت شهد نمواً هائلاً بلغت نسبته 20% و25%، بينما كان يحقق مرفأ بيروت نمواً سنوياً بنسبة 5 و6%.

كيف اثرت احداث المنطقة على حركة مرفأ في بيروت؟

قبل ان تعلن الحرب الاخيرة في العراق كان مرفأ بيروت قد بدأ يشهد نشاطاً وكانت البضائع تدخل الى لبنان ثم تحمل على الشاحنات وتنقل الى العراق ولكن عندما اعلنت الحرب في العراق تخوفنا جداً من امكانية توقف الحركة خلال الحرب الا ان الحرب انتهت بسرعة لحسن الحظ. فالعراق بلد يبلغ عدد سكانه حوالي 22 مليون نسمة ورازح تحت نظام اقتصادي موجه كان متعطشاً جداً للبضائع وعندما جاء النظام الجديد الذي اعتمد النظام الاقتصادي الحر ظهر عندها الانغيا في العراق وبدأوا استيراد الكثير من البضائع حيث لم يعد باستطاعة المرافئ الاقليمية تلبية هذه الطلبات

حركة الواردات حسب المصدر (ملايين الدولارات)

2003	الحصة %	ك/1ت/1	2004	الحصة %
674	9.4	812	10.4	
583	8.1	613	7.9	
531	7.4	595	7.7	
579	8.1	572	7.3	
431	6.0	459	5.9	
321	4.5	451	5.8	
216	3.0	366	4.7	
316	4.4	320	4.1	
220	3.1	305	3.9	
269	3.8	280	3.6	
3,028	42.2	3,012	38.7	
7,168	100.0	7,785	100.0	

حركة الصادرات حسب الوجهة (ملايين الدولارات)

2003	الحصة %	ك/1ت/1	2004	الحصة %
122	8.0	234	16.1	
379	24.9	158	10.9	
104	6.8	114	7.9	
100	6.6	112	7.7	
63	4.1	101	7.0	
104	6.8	96	6.6	
51	3.4	55	3.8	
48	3.1	51	3.5	
66	4.3	40	2.8	
28	1.8	32	2.2	
459	30.2	458	31.5	
1,524	100.0	1,451	100.0	

مشروع جديد لتعديل قانون السرية المصرفية في سوريا

دمشق - الأعمار والاقتصاد

اعد مصرف سورية المركزي مشروع قانون جديد للسرية المصرفية معدلا لقانون السرية المصرفية رقم 29 لعام 2001، حيث ينص المشروع على ما يلي:

المادة 1- تخضع لاحكام سر المهنة كل المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

المادة 2- يحق للمصارف ان تفتح للمتعاملين معها حسابات ودائع مرقمة لا يعرف اصحابها غير المدير القائم على ادارة المصرف ومن يقوم مقامه اصولا كما يحق لهذه المصارف ان تؤجر للمودعين خزائن حديدية خاصة ولا تعلن هوية صاحب الحساب المرقم او الخزنة الحديدية وقيمة حساباته او موجوداته الا باذن خطي من المودع او من ورثته الشرعيين او الموصى لهم او اذا اعلن افلاسه اصولا او اذا اقيمت دعوى تتعلق بمعاملة مصرفية بين المتعاملين والمصارف وذلك بناء على طلب من الجهة الناطرة بهذه الدعوى.

المادة 3- ان العاملين في المصارف المشار اليها في المادة الاولى من هذا القانون وكل من كان على اطلاع بحكم صفة او وظيفته بآية طريقة كانت على قيود

الدفاتر والسجلات والمعاملات والمراسلات وشهادات الاستثمار ملزمون بكتتمان سر هذه القيود اطلاقاً، وذلك لمصلحة المصرف والمتعاملين معه، ولا يجوز لهم باي حال من الاحوال إفشاء ما يعرفونه عن اسماء المتعاملين واموالهم وكل ما يتعلق بإبداعاتهم وامورهم المصرفية لاي شخص كان سواء كان فردا ام جهة ادارية ام فضائية، الا في الاحوال المشار اليها في المادة الثانية من هذا القانون، ويظل هذا الخطر قائما حتى بعد انتهاء العلاقة بين المتعاملين والمصرف.

المادة 4- يجوز الاتفاق مسبقا خطيا وامام ادارة المصرف على اعطاء الاذن المشار اليه في المواد السابقة في اي حالة من حالات الايداع ولا يجوز الرجوع عن هذا الاذن الا بموافقة كل الاطراف وبالطريقة التي تم بها التوثيق.

المادة 5- يجوز للمصارف المشار اليها في المادة الاولى صيانة لتوظيف اموالها ان تتبادل فيما بينها فقط وتحت طابع السرية الكاملة المعلومات المتعلقة بحسابات المتعاملين معها المدنية.

المادة 6- خلافا لاي نص نافذ لا يجوز القاء اي حيز

على الاموال والموجودات المودعة لدى المصارف المشار اليها في المادة الاولى الا باذن خطي من اصحابها او عند صدور احكام قضائية قطعية ترتب حقوقا بذمة المودعين لصالح الجهات العامة او الخاصة.

المادة 7- يحق لورثة المودع الشرعيين والموصى لهم وباذن من القاضي المختص الاطلاع على مقدار ايداعات او موجودات المودع ليتم ادخالها في حسابات التركة ويعلم القاضي المختص بمقدار هذه الايداعات والموجودات بكتاب رسمي من ادارة المصرف، وتم اضافة مواد جديدة للقانون 29 وهي المواد 8, 9, 10, 11 وهي كما يلي:

المادة 8- خلافا لاي نص قانوني نافذ لا تحول احكام هذا القانون دون تنفيذ الاجراءات القانونية المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

المادة 9- خلافا لاي نص قانوني نافذ على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية تلبية الطلبات المتعلقة برفع السرية المصرفية عن اي حساب لديها من قبل هيئة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء استنادا

للمرسوم التشريعي الخاص بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

المادة 10- لا تخل احكام هذا القانون بالواجبات المنوط اداؤها بالمراقبين المنصوص عليهم في القسم الثامن من الباب الرابع من قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الاساسي رقم 23 لعام 2002 وكذلك الاجراءات التي يقوم بها المصرف وفقا لاحكامه.

المادة 11- يتعين على المصارف وغيرها من المؤسسات المالية الا تسجل حسابات باسماء مستعارة.

المادة 12- كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنة ويعاقب على الشروع بذات عقوبة الجريمة في حال ارتكابها ولا تحرك دعوى الحق العام الا بناء على شكوى المتضرر.

المادة 13- ينشر هذا القانون ويعتبر نافذا من تاريخ صدوره.

الجدير ذكره ان مشروع القانون المذكور بعد الانتهاء من تعديلاته سيعرض على اللجنة الاقتصادية ثم مجلس الوزراء وبعد ذلك يتم مناقشته في مجلس الشعب وبعد اقراره يصدر بقانون من رئيس الجمهورية.

الحسين لممثلي المصارف: علينا ترجمة توجيهات الرئيس الاسد للمصرف التجاري السوق السورية تتسع لمزيد من المصارف

اديب ميالة حاكماً لمصرف سوريا المركزي



اصدر رئيس الجمهورية الدكتور بشار الاسد المرسوم الجمهوري رقم 2/ تاريخ الأحد 2005/1/2 القاضي بتعيين الدكتور اديب ميالة حاكماً لمصرف سورية المركزي.

والدكتور اديب ميالة من مواليد 1955 حائز على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من فرنسا وعمل في وزارة الاقتصاد في مديرية العلاقات الدولية ومن ثم عين استاذاً في جامعة دمشق - كلية الاقتصاد.

وشارك بتأسيس وإدارة المعهد الوطني للإدارة العامة ويشغل منصب المدير التنفيذي لمجاستير (التمويل والمصارف) في جامعة دمشق بالتعاون مع جامعة (بورديو) الفرنسية.

117% زيادة إنتاجية مصفاة حمص

حققت مصفاة حمص ارتفاعاً في إنتاجيتها بنسبة أكثر من 117% من النفط المكرر وذلك حتى نهاية الشهر الحادي عشر من العام 2004. وبلغت كمية النفط المكرر بين الشهر الاول وحتى نهاية الشهر 2004/11 أكثر من 6, 5 ملايين طن.

فيما كانت المصفاة قد خططت في عام 2003 لتكرير 2, 5 ملايين طن طوال العام في حين كانت خطة الأشهر الأحد عشر من عام 2004 تفترض تكرير 1, 5 ملايين طن أي أن إنتاج المصفاة ارتفع بمعدل يزيد على نصف مليون طن وجاء معظم الزيادة في التكرير من ارتفاع معدل تكرير النفط الثقيل.

ويعود الارتفاع في إنتاجية مصفاة حمص الى زيادة إنتاجية العامل واختصار زمن أعمال العمرات ونتيجة تحقيق التنفيذ الجيد والمخطط للصيانة والعمرات والانخفاض الملحوظ في تخفيف كمية الفاقد الفعلي عن المخطط.

وكانت وزارة النفط قد أعلنت في وقت سابق من العام الماضي أن المتحقق من نسب تنفيذ الخطط هو المؤشر على كفاءة إدارة الجهات التابعة للوزارة.

واقترحت وزارة النفط التوسع في منح المرونة الكافية لإدارات المؤسسات والشركات التابعة لوزارة النفط في مجال اتخاذ القرارات وإيجاد الحلول المناسبة للصعوبات التي قد تواجه سير عمليات الإنتاج والاستثمار.

ووضعت الوزارة آلية عمل لمتابعة تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية وتتم متابعة التنفيذ خلال الاجتماعات الربعية التي تعقدتها شركات النفط والثروة المعدنية كل ثلاثة أشهر برئاسة وزير النفط.

شركة فؤاد تقلا للبناء تنتهي

من عملية بناء فندق 4 Seasons في دمشق

انتهت شركة فؤاد تقلا للبناء (FTCC)، التي تتخذ من سوريا مقراً لها، أعمال البناء والانشاء في فندق فور سيزنز في دمشق، وهو اول فندق من فئة الخمس نجوم في العاصمة السورية دمشق، يتم بناؤه في العقدين الاخيرين، والاكبر حجماً في كل سوريا.

ويتمتع الفندق المزمع افتتاحه في الصيف المقبل بالفخامة والرفاهية النامة، حيث يتألف من 23 طابقاً وثلاثمئة غرفة فضلاً عن موقعه العام قريباً من موقع معرض دمشق الدولي. بالإضافة الى ذلك، وصفته ادارة مجموعة فور سيزنز بأنه «درة تاج» سلسلة الفنادق الفاخرة التابعة لها. وتمتلكه الشركة السورية السعودية للسياحة والاستثمار، التي يمتلك الامير السعودي الوليد بن طلال 65 بالمئة منها.

وقال المهندس طلال فؤاد تقلا، الشريك الإداري في شركة فؤاد تقلا للبناء، «ان انجاز هذا المشروع في الوقت المحدد يعزز الشهرة التي تحظى بها شركة فؤاد تقلا للبناء كلاعب اساسي في قطاع البناء في الشرق الاوسط».

واضاف، «يعتبر هذا الفندق الفخم، الذي ضم خمسة مطاعم وثلاث قاعات للاجتماعات وناديا صحيا وحمام سباحة، يعتبر قوة دافعة في تعزيز قطاع المرافق السياحية في سوريا، اذ يساهم بصورة كبيرة في تطوير امكانات البلاد الكبيرة كوجهة سياحية رئيسية».

غسيل الاموال، وكذلك فيما يخص قانون القطع وايضا فيما يخص المصارف الاسلامية.

ودعا الوزير الى ضرورة اقامة شركة خدمات وشركة ضمان القروض كبدائل عن الضمانات العديدة، وقال الوزير ان الاجتماع الحالي ليس لمناقشة مشكلات كل مصرف بذاته بل من اجل معالجة الامور المصرفية العامة، اما فيما يخص كل مصرف بذاته فهناك يمكن مناقشة الامر على حدة.

ودعا د. الحسين الى تعاون القطاع المصرفي مع القروض متناهية الصغر التي تقدمها فردوس وكذلك هيئة مكافحة البطالة مشدداً على ضرورة ترجمة توجيهات الرئيس خلال زيارته التاريخية للتجاري لتطوير القطاع وليسهم مساهمة حقيقية في التنمية الاقتصادية وان يكون عامل جذب للاستثمارات.

وشدد الوزير على ان توجيهات الرئيس للمصرف التجاري هي لجميع المصارف ولا تخص التجاري لوحده.

بعد ذلك بدأ مدير المصارف بالحديث عن الامور التي تمهمهم بشكل عام.

تعاون سياحي بين لبنان وسوريا للاعوام 2005-2007

العنوان الرابع

-التشجيع على تبادل زيارات الموظفين والخبراء في مجالات العلم السياحي وخصوصا التدريب والتأهيل والتخطيط وتبادل الخبرات.

-اقامة دورات مشتركة للعاملين في مجال التخطيط السياحي واخرى تدريبية بالتعاون مع الجهات المعنية للعناصر ذات العلاقة (امن عام، جمارك، ادلاء.)

العنوان الخامس

-تشجيع اقامة مشاريع سياحية مشتركة وتسهيل التعاون بين المؤسسات السياحية العاملة في البلدين.

-تنظيم ورش عمل مشتركة للمختصين والعاملين في الحقل السياحي لوضع التصورات حول سبل التكامل في مجال الاستثمار السياحي وفي مجال تصنيف الخدمات السياحية.

-السعي الى تأمين تسهيلات مصرفية لتشجيع قيام المشاريع المشتركة والعمل ايضا على الاستفادة المشتركة من المساعدات الدولية المخصصة لهذه الغاية.

-التعاون بين البلدين لتنظيم ندوات سنوية بالتناوب لترويج الاستثمار السياحي المشترك بين البلدين مع الاشارة الى سوق الاستثمار السياحي الذي سيعقد في دمشق في 23 نيسان 2005.

-دعوة الجهات ذات العلاقة في البلدين من اجل عرض برامج سياحية مشتركة وتقديم دعم الدولتين لهذه البرامج.

العنوان الثاني

1- اصدار المطبوعات والمواد الاعلامية بما في ذلك الخريطة المشتركة والافلام السياحية واعداد برامج تلفزيونية واذاعية.

-التكامل والتنسيق في المشاركة في المعارض الدولية ودراسة امكان اقامة اجنحة مشتركة واقامة اسابيع سياحية مشتركة ومهرجانات شعبية فولكلورية وتراثية.

-اقامة فعاليات سياحية رياضية بيئية ثقافية.

-تسخير تراث المهن اليدوية والتقليدية في عملية الترويج في المعارض والمهرجانات الداخلية والسياحية.

العنوان الثالث

-وضع برامج تسويقية سياحية مشتركة بالتنسيق مع مكاتب وشركات السياحة والسفر والنقل السياحي والفنادق والمطاعم وتعزيز التعاون في مجال التسويق للبلدين عبر شبكة الانترنت.

-العمل على انشاء مكاتب استعلامات سياحية على الحدود المشتركة وفي الخارج.

بحثت اللجنة الوزارية السياحية السورية اللبنانية في اجتماعها المشترك الذي عقد في دمشق برئاسة وزير السياحة اللبناني فريد الخازن والسوري سعد الله اغا القلعة في اعداد خطة تأشيرية لمشروع التكامل السياحي بين البلدين ووضع برامج تنفيذية للترويج المشترك للبنان وسورية كاقليم سياحي واحد وتنظيم ملتقى تشجيع الاستثمارات السياحية، وناقشت الاطر التنفيذية للتعاون المشترك في ابراز الصورة الحضارية للبلدين وتحسين صورة المنطقة العربية امام المجتمع الغربي.

اتفاق التعاون

تضمن البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون السياحي بين لبنان وسورية للاعوام 2005-2007 خمسة عناوين: تنشيط الحركة السياحية، الترويج والدعاية والاعلان، التسويق السياحي، التدريب والتأهيل وفي ما يلي اهم ما جاء فيها.

1- العنوان الاول

منح سمات الدخول مجانا للاجانب القادمين للسياحة الى كلا البلدين على ان يكونوا حائزين على كتب موشحة باختم المكاتب المصدرة وان تستقبلهم مكاتب سياحية مرخص لها اصولا.

مصفاة دير الزور تطرح للاستثمار بقيمة 1,5 مليار دولار

المصفاة احتياجات سورية على المدى المتوسط. وتشير تصميمات المشروع أن منتجاته ستلبي متطلبات الجودة وفقا للمواصفة الأوروبية 2005.

ولم يحسم تمويل مشروع المصفاة لم يحسم بعد وأمام الحكومة السورية عدة خيارات متاحة. الخيار الاول: يمكن أن تقيم الحكومة السورية شركة مساهمة وطنية تطرح أسهمها للاكتتاب العام.

أما الخيار الثاني فيمكن أن تقوم الحكومة السورية بتدبير التمويل داخليا أو بقرض. وأمام الحكومة خيار ثالث بإتاحة المشاركة للعراق وتركيا للمساهمة مع سورية في تمويل المشروع

قاربت وزارة النفط والثروة المعدنية من الانتهاء من دراسات الجدوى الاقتصادية لإنشاء مصفاة بترولية ثالثة في محافظة دير الزور.

وكانت شركة (بيسيب فرانلاب) الفرنسية قد قامت بإنجاز الدراسات الفنية والاقتصادية لمشروع مصفاة دير الزور.

وتشير الدراسات إلى أن المشروع سيكلف بحدود 1,5 مليار دولار أميركي، ويتوقع أن تزيد طاقتها الإنتاجية قليلا عن مصفاة بانياس.

وصممت المصفاة لتغطي الاحتياجات المتزايدة للسوق السورية من المازوت إذ ستنتج المصفاة بحدود 4 ملايين طن من المازوت وبذلك تغطي هذه

هل ثقافة بعض الشعوب هي المسؤولة عن فقرهم؟ البنك الدولي: متوسط دخل اغنى الدول يساوي 50 ضعف الدول الاقصر

اللامساواة مضره لكفاءة الاقتصاد كونها مرتبطة بقنوات الفقر، خاصة بلغة الاصول- التي تميل الى التعاطف مع ارتفاع اللامساواة. اذا كانت اسواق الاعتمادات او التامينات غير سوية، فان الفقراء قد يبقون خارج فرص الاستثمار المربحة.

اللامساواة والقوة والنزاع:

القناة الثانية التي من خلالها قد تؤثر اللامساواة على اجمالي التطور هي التفاعل السياسي، والتي من الممكن صياغتها بعبارة كيفية ادارة المجتمعات لعملية التوزيع او النزاع داخل المجموعة. العلاقة فيما بين اللامساواة والنزاع علاقة معقدة ومرتبطة بشكل يصعب تحليله بتركيب المؤسسات التي تدير او تفاقم كوامن النزاعات.

اللامساواة المرتفعة تستطيع ان تؤدي الى نزاعات اجتماعية مستترة، والتي تظهر ذاتها من خلال الصراع السياسي على المصادر العامة. اللامساواة ممكن ان تسبب وجود مجموعات اجتماعية مختلفة لديها مصالح مختلفة وناتج العملية السياسية من خلال هذه المصالح يمكن ان يؤدي الى التصالح وهذا ما يمكن ان يؤدي الى خفض السنوات الكلي.

التركيبات المؤسسية لها علاقة قوية هنا، حين تتطور العمليات السياسية في مؤسسات غير ملائمة وغير كفوءة، او عندما يكون هناك البيات مؤسسية ضعيفة لحل النزاعات الاجتماعية - في بعض الظروف يمكن للامساواة ان تترافق مع النزاع الاجتماعي المفتوح عندما يكبر الى اكثر الصيغ دماراً: النزاع العنفي والحرب الاهلية.

اخيراً، اللامساواة تستطيع ان تترافق مع انتشار النزاع الاجتماعي والذي غالباً ما يبين ذاته من خلال نسب الجرائم المرتفعة وانتشار العنف الشخصي. هناك بعض الدراسات تثبت ان اللامساواة المرتفعة ترتبط مع نسب الجرائم المرتفعة.

نحو انصاف في الاصول،

والمدخل والقوة عند اهتمام صانعي السياسة في ايجاد انصاف اكثر في توزيع الفرص فان ادوات تمكين هذا الهدف تتطلب تدخلات في مناطق محدده بدقة.

الاصول: الاقتراب من الاصول هو جوهر استراتيجية التوزيع الهادفة لتكافؤ الفرص وخفض الاستثمار المتدني المترافق مع اللامساواة المرتفعة. التركيز سوف يكون على اربع مناطق:

سياسات التعليم

المؤسسات

الصحة وتمويل الصحة

اسواق الاراضي واستصلاحها

اصول البنية التحتية.

في بعض هذه العناصر، مثل

التعليم الاساسي والصحة، فإن

الدنو منها قد يكون سيلاً ذا

قيمة في تحقيق عدالة أكبر.

مؤسسات وسياسات

لانصاف عالمي

سياسات دولية في التجارة

وحقوق الملكية

الهجرة الدولية ظاهرة قديمة

لكنها حديثاً تتلقى المزيد من

الاهتمام في الدول الغنية.

تدفقات راس المال العالمي

والمساعدة: في المبدأ فان راس المال

والتدفق يجب ان يكونا مصدرا

لتخفيض اللامساواة داخل البلد.

مجالات دولية للتأثير

والاعتراف.

اعداد احمد ديركي



في الهند: 155 وفاة لكل 1000 شخص بين الفقراء مقابل 45 وفاة لدى الاغنياء

كمثلث نمو - فقر - لا مساواة، رغم ان هناك اعتبارات اخرى يمكن ان تطبق على مجالات اخرى للرعاية هذه يمكن ان تعمل من خلال تأثيراتها على الفقر من اجل نسبة النمو الممنوحة، واكثر جذرياً، من اجل العلاقة فيما بين اللامتكافآت وعملية النمو.

تجريبياً، لنسبه النمو المعطاه، فان نسبة اللامساواة المرتفعة بشكل عام تتطلب نسبة ابطأ للانخفاض في مدخول الفقر المطبق. يقترح الجدول رقم (1) مرونة نمو في خفض الفقر - تدني النسبة في الفقر لكل نقطة في نسبة النمو - والتي تميل الى انخفاض في لا مساواة الدخل.

بالاضافة الى تأثير قوة خفض الفقر للنمو، هناك علاقة داخلية مهمة فيما بين اللامساواة وكل من الفاعلية والنمو، فهذه يمكنها العمل باتجاه سلبي او ايجابي. اذ ان بعض مستويات اللامساواة الاقتصادية ضرورية بغية توافر الحوافز من اجل الاستثمار والجهد (سواء كان في التعليم، العمل او شراء لراس مال ثابت من قبل مؤسسات خاصة)، الا ان بعض صيغ اللامساواة تستطيع ان تكون مضره بالكفاءة الاقتصادية والنمو.

اللامساواة في الاصول والاستثمار:

السبب الاول لادعاء ان

اللامساواة في مضمونها العالمي: اذا كانت اللامساواة داخل البلد كبيرة فهذا يعني بان الاختلافات فيما بين الافراد في البلاد سوف تكون شاسعة.

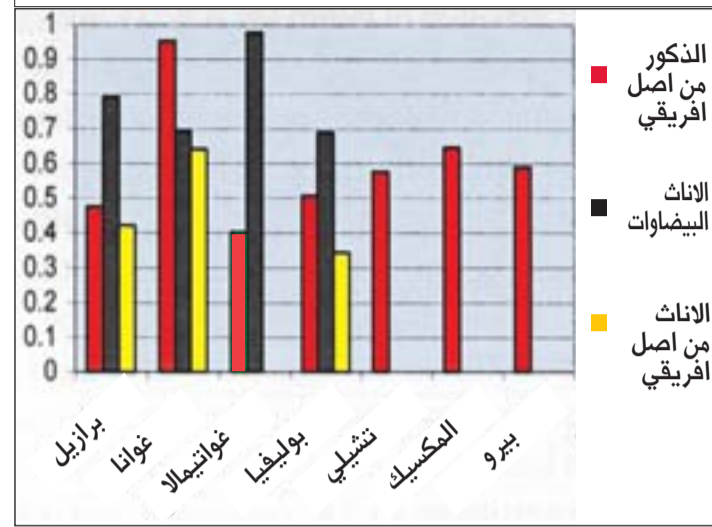
النمو المتسارع للدول النامية خاصة في شرق اسيا وحاليا في جنوب اسيا - يلحق بالدول الغنية كلا طرفا العالم يتراجعان - دول الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط.

انصاف، ورفاهية، وتطور

فعلياً البشر قد يحكمون على بعض اللامساواة بكونها غير مبرره، بان تكون غير عادله او غير منصفة. هذا ممكن ان ينطبق على سبيل المثال، عندما تكون اللامساواة غير مرتبطة بالجهود، او ذو علاقة بصيغ قاسيه من حرمان بعض الافراد او المجموعات. بعبارة اخرى، العمليات السياسية التي تقود الى قرارات اجتماعية والتي من الممكن ان تعكس افضلية اجتماعية للمساواة، مثل التقليل في بعض نواحي اللامساواة الاجتماعية فهذه تقيم بذاتها مثل توسع الانتاج الكلي او حماية حقوق الفرد او المجموعة.

بالنسبة للادوات اللامساواة مهمة لانها ذات تاخذل متين في الاداء الاقتصادي، والفقر وعدم التكافؤ. بالنسبة لمجال الدخل لرفاهيه، هذا ما يرجع اليه

الشكل 2: نسبة الرواتب شهرياً للنساء والذكور غير البيض مقارنة مع البيض



الجدول 1: مرونة النمو في خفض الفقر ضمن الافتراض - الطويل لتوزيع المدخلات او الاستهلاك

PL \ Gini	0.3	0.4	0.5	0.6
PL	-1.6	-3.3	-2.0	-1.2
Gini	-4.0	-2.2	-1.3	-0.9
PL	-2.8	-1.6	-1.0	-0.7
Gini	-2.1	-1.2	-0.8	-0.5
PL	-1.4	-0.9	-0.6	-0.4
Gini	-1.0	-0.7	-0.5	-0.4

PL : خط الفقر كحصه من الناتج الفردي

المدخلات، التعليم، الصحة، الخ) هو ناتج اجمالي للتنمية وتوزيعها.

بينما الاهتمام الاساسي يتعلق بالانصاف حيث ان البحث العلمي سوف يعتمد على: مفاييس اللامساواة في تنوع النواتج مدعوما بترجمة العلاقة مع الانصاف.

اللامساواة في الدول: البشر

والمجموعات

عدم تكافؤ الفرص

وادراكها داخل البلد

كيف يتنوع الاستهلاك والمدخل غير المتساوية داخل البلاد في العالم النامي ومع الوقت؟

الشكل رقم واحد يشرح المقياس: مقارنة تدرج المقاييس لعدم المساواة في المدخلات او الاستهلاك للافراد في العالم النامي.

اللامساواة المعتمدة على المجموعات: الشكل رقم 2 يفسر واقع بعض بلدان اميركا اللاتينية. فالفرقات يمكن ان تكون كبيرة بالنسبة للاجور، فالذكور من اصل افريقي بشكل عام يتقاضون نصف او حتى اقل من النصف مما يتقاضى الذكور البيض، وبينما النساء في هذه المجموعات يتقاضين اقل مما يتقاضاه الذكور من اصل افريقي.

اللامساواة العالمية: البلاد

تجربة عميقة في التأثير وحرية الوصول الى النظام القانوني، والقوة والتراتبية الاجتماعية، ان كان على مستوى الفرد، ما بين الرجل والمرأة، او بين الجماعات. إن عدم التساوي الحاد في المدخلات، او في الصحة، او التعليم ومجالات اخرى من الشؤون الاجتماعية هي حقيقة صارخة في الحياة. مرونتها في البلاد والعالم غالباً ما ترى كاشارة على فشل الانظمة الاقتصادية القديمة والحاضرة في جلب التطور للجميع والقضاء على الفقر.

ماذا يعنى بالانصاف؟

الانصاف هو الموضوع حول ما يتعلق بمعايير العدل والعدالة الاجتماعية نحن نخطط حالياً في تنظيم الاولويات حول مفهوم مساواة الفرص، او بشكل اوسع، المساواة في المقدرة (او الحرية) ما بين مختلف الافراد بغية ممارستهم حياة من اختيارهم. في هذا المعنى الانصاف بشكل عام لا يتضمن المساواة في النواتج(مثل المدخلات والاستهلاك).

لماذا الانصاف قضية مركزية

في عملية تطوير خفض الفقر؟

هناك سببان رئيسيان. الاول: ان اللامساواة في الفرص او المقدرات تستطيع ان تكون منبعا رئيسيا للفقر داخل المجتمعات وعبر الامم.

الثاني: انقاص الفقر (في

ما زال الفقر احد المعضلات التي يحاول العالم الحديث ان يجد لها حلاً جذرياً.

فهذه الظاهرة بدأت تتجلى مع بدايات «الثورة الصناعية» وتنكس مع تقدم هذه الثورة حتى اصبحت اليوم ظاهرة مستفحلة ومتفشية في جميع انحاء العالم حتى في بلاد ما يعرف بـ «العالم الغني» او «العالم الصناعي».

البعض يعالجها فلسفياً او اجتماعياً او اقتصادياً والبعض يجعل منها -ظاهرة الفقر- مسألة لا تنفصل عن هذه المستويات الثلاث الاعلى المستوى النظري. بعض المنظرين يدعو للتخلص من الفقر الى ضرورة القضاء على الفقراء واذا اراد ان يكون رحيماً يقول الحد من عدد الفقراء عن طريق حرمانهم من التكاثر، من هنا يشتق بعض المنظرين نظرياتهم التي تربط فيما بين ارتفاع تعداد السكان و الفقر والبعض الاخر يحمل الفقراء وزر فقرهم حيث ان الفقير هو المسؤول الاول عن فقره وحديثاً حولت هذه المسؤولية - مسؤولية الفقير - الى النمط الثقافي، حيث ان ثقافة بعض الشعوب هي المؤدية والسبب لفقرهم فالحل لمشكلة الفقر، من وجهة نظر هؤلاء المنظرين، هو تغير النمط الثقافي لهؤلاء الفقراء ليتماشى مع المفاهيم «الليبرالية» او ما يعرف بالان «نيو ليبرالية» في المقابل يوجد شق اخر من المنظرين يعارض كل وجهات النظر السابقة حيث يحمل مسؤولية الفقر لمالكي وسائل الانتاج الذين يستغلون الطبقة العاملة بغية كسب المزيد من الارباح من خلال عدة وسائل ان كانت استعمارية - مباشرة كما كان قديماً او بطرق غير مباشرة كما يحدث الان او الاستغلال الطبقة العاملة داخل البلد - ومن هنا، بالنسبة لهؤلاء المنظرين، فان السبب الرئيسي للفقر هو العملية الاستغلالية من قبل مالكي وسائل الانتاج لمن لا يملكون سوى قوة عملهم.

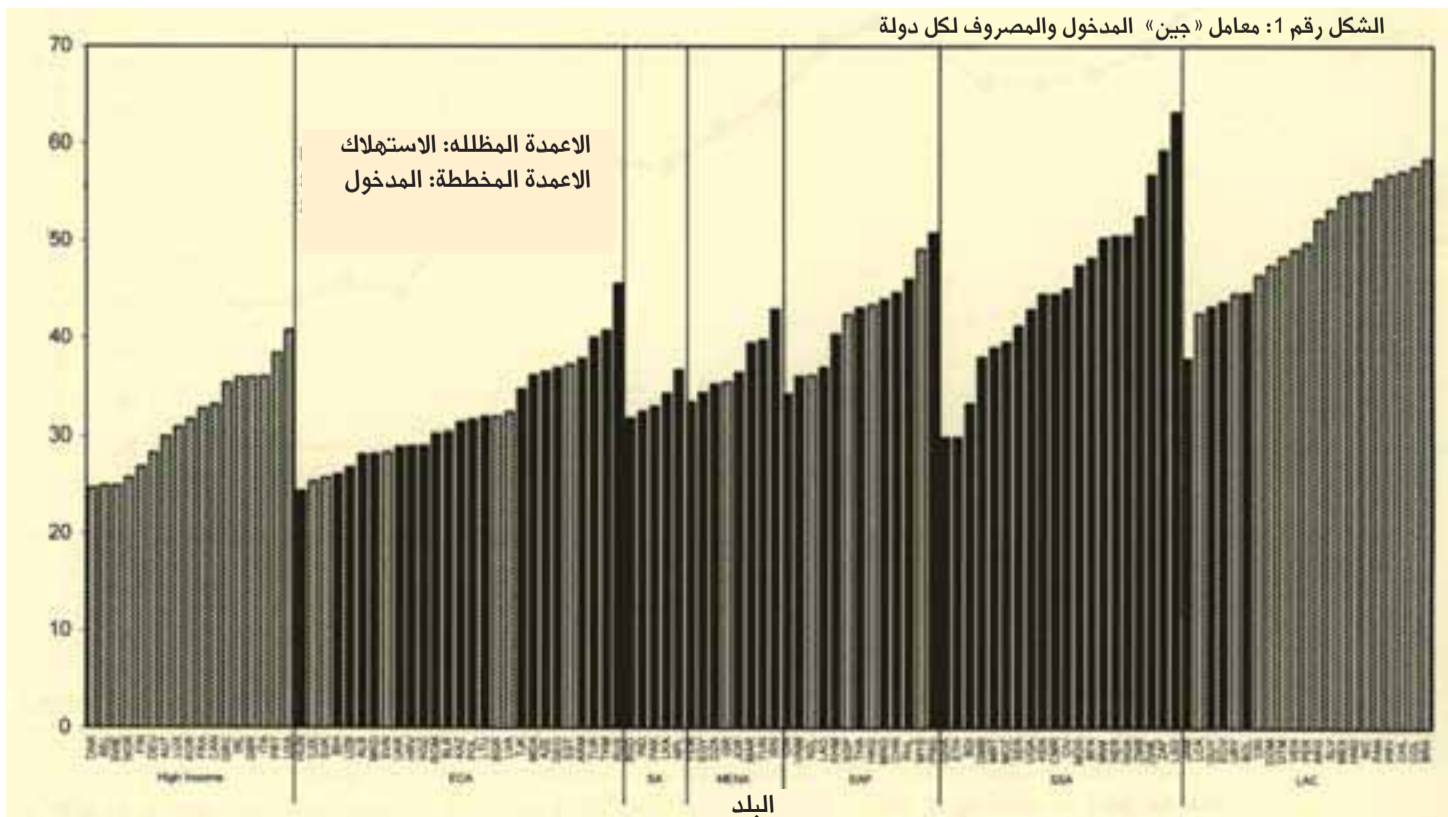
طبعا المسألة اعقد من هذا بكثير ولن نفوض في تفاصيل كل من وجهتي النظر وايهما على صواب بل جل ما سنقوم به الان هو النظر في تقرير للبنك الدولي صدر قبل ايام تحت عنوان World Development Report 2006 Equity and Development وهو من اهم المؤسسات الاقتصادية التي تتبنى وجهة النظر «النيو ليبرالية» لمقاربه ظاهرة الفقر حيث سنذكر اهم ما ورد في هذا التقرير وكيفية مقاربه هذا الموضوع طبعا من وجهة نظر هذه المؤسسة

التقرير

نظرة عامة: المقدمة والموجز

عناوين عريضة تلخص الواقع:

مستوى متوسط المدخول الحقيقي لاغنى الدول يساوي 50 ضعف الدول الاقصر. يتمتع السكان في الدول العشر الاغنى في جنوب افريقيا بمستوى استهلاك لكل فرد يساوي تقريبا 70 ضعف اقل من دول. في البرازيل حيث البالغين الاغنى من السكان يتمتعون بمعدل 10,4 سنووات دراسية بينما الاقصر يحظون بـ 3 سنووات دراسية. اما في الهند، فان نسبة وفيات من هم دون الخمس سنووات هي 155 وفاة لكل 1000 في الطبقات الاقصر والذين يمثلون 20% من السكان مقارنة بـ 45 وفاة عند الاغنى. كما ان سكان العالم يخوضون



SIGNS OF STRENGTH IN JORDAN'S ECONOMY: IS THE BOOM SUSTAINABLE?

The Jordanian economy performed exceptionally well in the first half of 2004. Output growth registered its record high in more than a decade, with real GDP growth reporting 7.2%, against 2.8% over last year's corresponding period. It is yet important to mention that growth emanated from a weak first half 2003 base that was adversely affected by the Iraqi war spillovers and the arising regional uncertainties. Based on the first half performance, it is estimated that growth could end the year within the 5%-6% bracket, a still healthy performance in the context of excess economic capacity and important growth reserves.

1. REAL SECTOR

1.1. Agriculture and Industry

The productive sectors of agriculture and industry reported an improvement in activity over the first half of 2004, driven by a growing domestic demand and enhanced foreign trade. The agricultural sector grew by about 3.6% over the first half, against a more pronounced growth of 8.3% over the first half of the

previous year. Agricultural exports, however, progressed by an impressive 90% over the period to JD 180 million, triggered by

the rising trend of domestic exports. Industrial exports grew by a strong 41.6% over the same period. In parallel, the number of newly registered companies in industry over the first half amounted to 346 up by 46.0% over the first half of 2003. An increasingly important factor behind the strong industrial performance pertains to the rise in the contribution of manufacturing to total exports. It contributed by 2.2% to the real GDP growth rate, in view of its significant share in GDP (about 15%). The impressive growth in manufacturing was largely driven by the important increase in exports (especially textiles) from the QIZs (qualifying industrial zones), which are allowed duty-free access to the US market.

1.2. Construction

The construction sector progressed by a strong 17.3% in real terms over the first half and contributed by a notable 0.9% to the real GDP growth rate. The construction sector witnessed the establishment of 47 new companies over the first half, which invested JD 2.6 billion in capital.

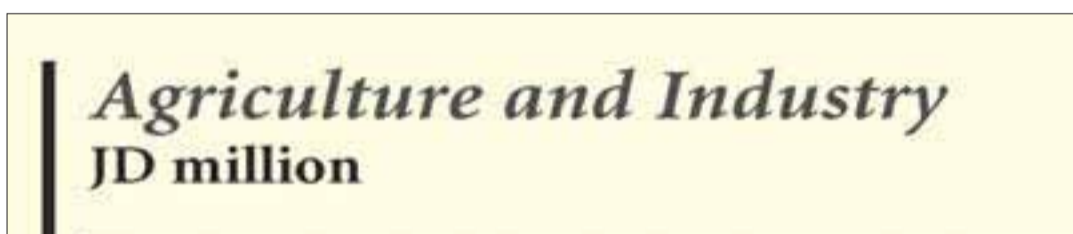
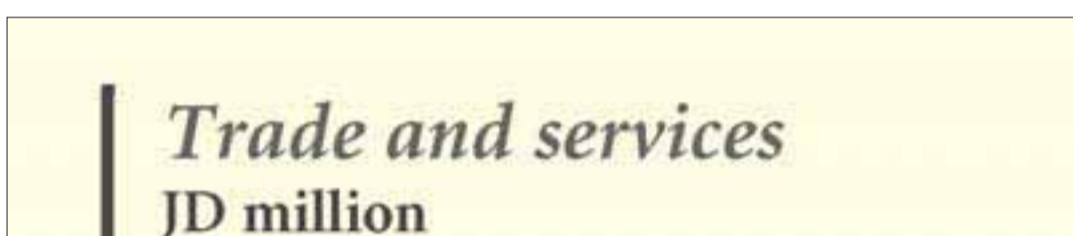
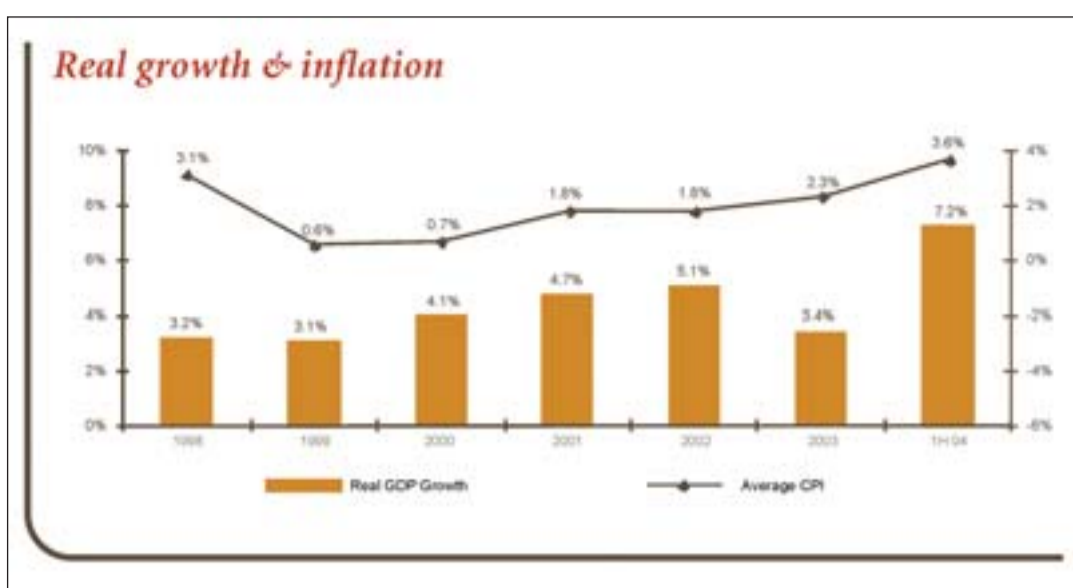
1.3. Trade and services

The registered companies in the trade sector over the first half numbered 1,203 against 844 over the corresponding half of the previous year. In parallel, newly invested capital in trade and services registered JD 19.6 million, up by 32.4% over the period.

Cleared checks, an important indicator of aggregate spending, increased by a favorable 28.3% in the first half of 2004 to reach JD 7,906 million. The distribution of cleared checks by region shows the high concentration of activity in Amman, which accounted for about 94.6% of total clearing activity.

Maritime activity witnessed an improvement over the first half. Merchandise at the Aqaba port progressed by a substantial 28.8%, totaling 10,095 thousands of tons, while the number of ships reached 1,373 units, up by 7.3%. Airport activity also improved though at a lower pace. The number of passengers showed a slight progression compared to 2003 numbers, where it advanced by 1.4% to 4,226 thousands.

The touristic sector depicted a dynamic activity over the first half as foreigners are regaining their appetite for Jordan as a touristic destination in the aftermath of the Iraq invasion. Tourism receipts increased by about 18% over the first half to JD 255 million, as a result of a pick-up in tourism related activities and in business and political travel associated with Iraq.



Mirroring the growth in tourism services, the trade, restaurants and hotels sector, which contributes to about 10% of GDP, grew by 6.2% over the first half against 3.9% over last year's corresponding period.

2. EXTERNAL SECTOR

Foreign trade witnessed a strong activity over the first half, as the volume of trade progressed by around 36% relative to the corresponding half of last year. The rise in trade activity over the first half was yet shaped by an accentuation of the foreign constraint, as the trade deficit increased by 41.4% over the period reporting about JD 1,280 million.

The export to import coverage ratio fell from 52.0% during the first half of 2003 to 50.5% over the corresponding period in 2004, as a result of a rise in imports higher than the increase in exports. In fact, imports progressed by 37.1% to JD 2,587 million, while exports improved by about 33.1% to JD 1,307 million over the period.

The growth in foreign trade over the first half is due to both quantity and price effects, within the context of favorable structural trade conditions, which have been liberalized at a high pace over the last few years. Liberal trade conditions especially gave a boost to exports from the QIZs. The

recovery of the Iraq market and the underlying reconstruction and investment activities gave another push for exports, especially re-exports which constituted about 17.4% of total exports over the first half. Imports, on the other hand, took their impetus from robust domestic activity and consumption demand, a rise in oil prices, an increase in the cost of euro-denominated products as well as a growth in re-export to Iraq.

The structure of exports by product showed that clothes captured the largest share of domestic exports, constituting 27.3% of the total. At the level of imports, crude oil and petroleum products represented 17.2% of the total.

The rising trade deficit alongside the decrease in US transfers over the first half, which were exceptionally high over the previous year given the sensitive political situation in Iraq, left their mark on the current account.

The latter reported a deficit of JD 157 million, against a current account surplus of JD 513 million over the corresponding half of 2003. However, the deteriora-

tion of the foreign constraint was partly offset by important inflows of workers' remittances, which amounted to JD 700 million, up by 3% from the corresponding half in 2003. The improvement in tourism receipts by around 18% over the first half further contributed to the alleviation of the foreign constraint.

3. PUBLIC SECTOR

Domestic revenues increased by about 32.3% over the first half when compared to the corresponding period of the previous year and amounted to JD 1,028 million. The growth in revenues resulted from an increase in both tax and non-tax revenues by 39.8% and 11.4% respectively. The progression of the tax revenues was triggered by a 44.0% progression in the GST (General Sales Tax) to JD 373.8 million, as a result of the pick up in private consumption, better collection and the rise in the GST rate by 3% in

April from 13% to 16%. The strengthening of tax revenues is also due to government efforts towards enhancing collection, following the integration in early 2004 of the income tax and sales tax department into a unified department.

Total public finance spending barely changed over the first half, as it fell by a negligible 0.7% relative to the corresponding half last year, to attain JD 1,179 million. The relative containment of expenditures resulted from a combination of higher capital expenditures against lower current spending.

Capital expenditures reported an increase of 4.6% and amounted to JD 193 million. Current expenditures retreated by a slight 1.7%, reaching JD 986 million. Interest payments fell by 14.4% basically due to a 19.6% decline in interest payments on foreign debt, against an increase of 4.4% in the domestic component.

As a result, the total public finance deficit amounted to JD 77.7 million in the first half of 2004, the equivalent of 6.6% of total expenditures, compared to a surplus of 3.9% registered over the same period last year. When excluding interest payments, the primary deficit of the first half of 2004 turns into a surplus of JD 30.7 million, the equivalent of 2.6% of expenditures, much lower than the 14.6% primary surplus ratio reported over the corresponding period of last year. Excluding foreign grants, the budget deficit would report an improvement, falling by 63.2% over the

period, from JD 410.7 million (the equivalent of 34.6% of expenditures) to JD 151 million (or 12.8% of expenditures). At the level of public indebtedness, gross domestic public debt in JD (Budgetary Central Government and Own Budget Agencies) stagnated at JD 1,815 million since the end of 2003. It represented 23.7% of GDP at end-June 2004, down from 25.7% at the end of 2003. External debt (government and government-guaranteed debt), which represents the bulk of total public debt (75%), amounted to JD 5,222 million at end-June 2004, down by 3.2% relative to end-December 2003. As a percentage of GDP, external debt fell from 76.4% of GDP at the end of 2003 to 68.1% at the end of June 2004.

4. FINANCIAL SECTOR

4.1. Monetary Situation

The analysis of the monetary situation shows that the overall increase in money supply over the first half was JD 265 million. This compares to a money creation of JD 407 million, resulting from a JD 411 million increase of the private sector's borrowing against a JD 9 million decrease in the State's indebtedness towards the banking system and a JD 5 million drop in the financial institutions' indebtedness, within the context of a small rise in

net foreign assets of JD 9 million. Inflation was moderate over the first half, as the CPI nudged up by 3.6%, compared to a lower rate of 1.6% over the corresponding period of the previous year. The realized increase in the CPI has resulted mainly from increases in the prices of food items, which have an approximate weight of 44% in the consumer basket. Prices of food items gained 4.2% on annual average, contributing by 1.83% to the overall inflation rate over the first half.

Housing prices rose by 2.3%, and accounted for 0.64% of the inflation rate. The increase in housing prices included a 6.64% increase in the prices of fuels and electricity. Transport and communications were responsible for a 0.51% increase in the inflation rate, having witnessed a rise in their prices of 6.22%, largely due to the increase in the price of fuel. Finally, education prices contributed by 0.40% to the CPI increase as they recorded an 8.73% rise over the first half.

A strong external reserve position has brought a high degree of financial immunity and investor confidence. Gross for-

eign reserves at the Central Bank reported a strong US\$ 3,411 million level at end-June, though slightly lower than the historical record high of US\$ 3,683 million attained at the beginning of the year. Relative to the Money Supply in JD, such a reserve level represents circa 47.2%, supporting monetary immunity at large.

4.2. Banking activity

Within this economic and monetary environment, banking sector performance was relatively favorable. Measured by the consolidated balance sheet of commercial banks, total assets grew by JD 522 million over the first half of 2004, i.e. 3.3 times the growth in the first half of 2003. Customer deposits remain the main drive of banking activity growth, rising by JD 540 million (the equivalent of 3.8%) over the first half, against 153 million over last year's corresponding period (the equivalent of 1.6%). The most significant growth remains that of credit facilities, which rose by JD 527 million, i.e. a semi-annual growth of 9.7%, equivalent to circa six times

the growth reported over last year's corresponding period. The growth effect was yet adversely impacted by a negative spread effect, with the average rate on credit facilities contracting by 62 basis points and outpacing the contraction in average deposits of 23 basis points.

The deposit currency structure shows no major changes in 2004 relative to

2003. The dollarization of customer deposits slightly rose from 39.0% at end-2003 to 40.3% at end-June 2004, as a result of rising foreign currency remittances. The share of foreign currency assets as a percentage of total assets reported a slight decline by 0.6% over the first half to reach a low of 34.2%, mainly driven by the growing share of new loans extended in JD and targeting mainly public services and utilities.

At the interest rate level, and while benchmark rates maintained over the first half of 2004 their end of last year's level, the average rates of interest reported net declines due to the replacement of maturities by lower rate deposits, loans and bills. As such, the average rate on demand deposits fell by 15 basis points over the first half, that of saving deposits fell by 13 basis points.

Similarly the average rate on overdrafts lost 76 basis points, that on loans fell by 53 basis points and that on bills and bonds contracted by 117 basis points.

4.3. Stock Market

The Amman Stock Exchange (ASE) delivered a solid performance during the first half of 2004. The market capitalization-weighted price index (calculated by ASE) closed at 2,795 at end-June 2004, up 7% since the beginning of the year. As such, market capitalization of ASE came to represent some 122% of GDP. In terms of trading activity, the total trading

volume for the first half of 2004 amounted to a handsome JD 1,505 million, up 189% from the volume registered in the first half of 2003, with the number of traded shares surging to 553 million in the first half, against 339 million in the same period last year.

In terms of stock performance by sector, share price indices of all broad sectors represented in the ASE increased noticeably. The breakdown of the general stock index by sectors actually revealed that the index for manufacturing and mining rose by 14% since the beginning of the year,

followed by the insurance index with 10%, the services index with 7%, and banks and financial institutions with 4%. This

rather impressive improvement in stock prices was in line with a general improvement in most indicators of real economic activity for the first half of 2004 and thus cannot be attributed to an overvaluation in stock prices. Overall, the ASE price to earnings ratio stood at 20.9 at end-June 2004 and the price to book value ratio at 1.8, against 16.4 and 1.4 respectively at end-June 2003.

Conclusion: Enhancing the social component of growth. There are clear signs of a strong pick up in the Jordanian economy and sectors of activity. The growth observed since the beginning of 2004 follows the mild performance reported over the past year. The main issue is that this year's growth was realized within the context of a contraction in government spending, suggesting that output growth should have been merely driven by the private side of aggregate demand. It remains that the growth in private demand since the beginning of the year emanates from a dull first half activity base in 2003 rather than a significant widespread regained confidence by private consumers and investors that would ensure durable and steady recovery for years to come.

Within this environment, a question arises: Is the improvement in macroeconomic environment sustainable in 2005 and onward? Shifting from a transitory pick up to a steady and durable recovery is undeniably one of the most significant challenges facing Jordan. It is such a steady and firm growth that would ensure, along with awaited fiscal adjustment measures, a gradual containment of public finance drifts and imbalances. Along the same lines, it is only such a sustainable growth scenario that would be able

to restore the fundamentals of a sustainable immunity against domestic and external shocks. Similarly, it is such growth that would bridge the accentuated distortion created with time between the real and monetary sectors of Jordan's economy. Last but not least, it is only such a sound and healthy growth that would guarantee a steady improvement in per capita income in Jordan with corollary spillovers on the standard of living and welfare of the Jordanians.

While the enhancement of growth over the past 9 months is indisputable, Jordan however needs to have a sustainable growth of at least 7% per annum and for a number of years to avoid the trap of marginalization and poverty. The job component of growth is even more important.

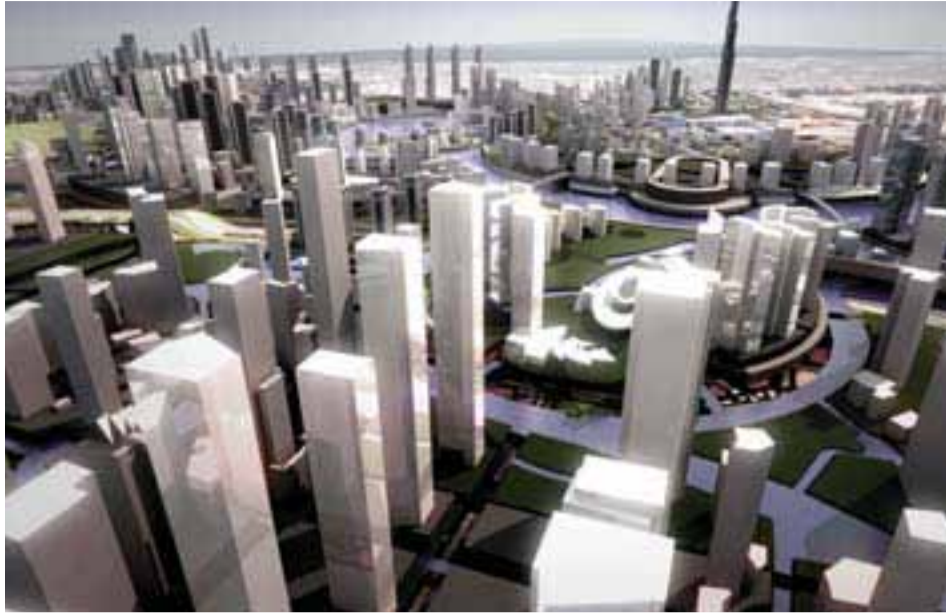
What is required is the creation of thousands of jobs per annum to reduce unemployment from its critical high level within the context of a rapidly growing labor force and a rising participation rate. In this respect, the witnessed enhancement of trade and private investment could help generating much needed employment opportunities. The drop in unemployment from 13.5% in June 2003 to 12.5% in June 2004 is an encouraging development in that direction.

As social and economic issues are strongly linked, their solution requires a realistic, coherent and comprehensive vision from all concerned authorities. Additional measures in the realms of fiscal, financial and social policies are quite needed. Today's improving economic conditions might be relatively more favorable to policy makers for such structural adjustment efforts aimed at fundamentally bridging the gap between the current socio-economic conditions and the desired and acceptable level of economic and social welfare.

Audi Saradar group
Research Department
Weekly report

بيعت من خلال صفقات أبرمت مع مستثمرين مواطنين وخليجيين

4 مليارات درهم مبيعات المرحلة الأولى من «الخليج التجاري»



كشف هاشم الدبل الرئيس التنفيذي لـ «دبي للعقارات» عن أن قيمة مبيعات المرحلة الأولى من مشروع الخليج التجاري تجاوزت 4 مليارات درهم، تحققت من خلال صفقات أبرمت مع مستثمرين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضاف «تجاوز الإقبال على المشروع كافة التوقعات الأولية، حيث نفذت كافة الأبراج متعددة الاستخدامات و قطع الأراضي المخصصة للتطوير ضمن المرحلة الأولى من المشروع خلال اليوم الأول ل طرحها للبيع، الأمر الذي يعكس الثقة بهذا المشروع، وبآفاق الاستثمار في القطاع العقاري المحلي، وبمستقبل اقتصاد دولة الإمارات». وأكد الدبل «يتماشى مشروع الخليج التجاري الذي تنفذه دبي للعقارات إحدى شركات دبي القابضة مع إستراتيجية الحكومة الرامية إلى إطلاق قدرات القطاع الخاص المحلي وتحفيز الاستثمارات الوطنية إلى جانب جذب الاستثمارات الإقليمية للمساهمة في تعزيز زخم النمو الاقتصادي في الدولة».

وقال «تم فتح المشروع بالكامل أمام القطاع الخاص، لتمكينه من الاستفادة من الآفاق الاستثمارية الواعدة التي يحظى بها، إيماناً بأهمية دور القطاع الخاص كمحرك للتنمية، وضرورة اقتصار دور الحكومة على الاستثمار المكثف في البنية الأساسية والعمل على توفير بيئة تشريعية وقانونية جذابة، إلى جانب إطلاق مبادرات نوعية تخلق فرصاً جديدة للاستثمارات المحلية

والإقليمية». وأضاف «على الرغم من الدور الحيوي الذي سيلعبه مشروع الخليج التجاري في إعطاء دفعة قوية لاداء الاقتصاد المحلي خلال السنوات القليلة المقبلة، مع استقطابه لاستثمارات جديدة تقدر بعشرات المليارات، فإن أبعاده طويلة الأجل تتجاوز تأثيراته الاقتصادية المباشرة بكثير، لأنه سيعطي دفعة قوية

نيسان تواصل نموها في الاداء والمبيع

أكد كارلوس غصن رئيس مجلس ادارة «نيسان» لصناعة السيارات ان مبيعات الشركة ستستمر في الزيادة خلال عام 2005، ولكن ليس بالمستوى الكبير الذي حققته خلال العام 2004 . وكانت مبيعات الشركة قد حققت زيادة داخل الولايات المتحدة بنسبة 7, 23 في المئة خلال عام 2004 على الرغم من الصعوبات التي عانتها السوق، وعلى الرغم من ان الشركة لم تقدم تنازلات مثل الشركات الاخرى».

وتسيطر شركة نيسان على 8, 5 في المئة من سوق السيارات الاميركية، بعد ان كانت النسبة 8, 4 في المئة فقط في 2003 . من جهة اخرى كشفت «نيسان» عن سيارتها الجديدة «نيسان آزيل» (Azael) التي تنتمي الى فئة السيارات «المفهوم» (Concept) خلال معرض «أميركا الشمالية الدولي للسيارات» في ديترويت. ووصفت شركة «نيسان» السيارة بانها عبارة عن صاروخ في الجيب (Pocket Rocket) نظرا لتمتعها بميزات تشمل الاداء المتفوق والشكل الجذاب.

معرض اعادة اعمار العراق 2005 في الاردن بين 4 و7 نيسان

عقد منظمو معرض اعادة اعمار العراق 2005، مجموعة الشركة الدولية للمعارض وشركة معارض الرياض وشركة اكسبو جوردن مؤتمراً صحافياً في فندق الاردن كونتيننتال، سلطوا فيه الضوء على الدعم والاقبال الكبير الذي يتلقاه المعرض من قبل رجال الاعمال العراقيين والاردنيين والمجتمع الدولي بشكل عام، والذي سيعقد في عمان بين 4 و7 نيسان 2005 .

وقال رئيس مجموعة الشركة الدولية للمعارض ألبير عون ان المعرض تمكن من استقطاب اكثر من 25 هيئة حكومية رسمية وعشرات الهيئات والشركات التجارية الدولية، مشيراً الى ان اكثر من 350 شركة من 30 دولة اكدت مشاركتها في المعرض، متوقفاً مشاركة المزيد من الشركات لتصل الى اكثر من 750 شركة عالمية.

وأشار عون الى ان مساحة المعرض ستبلغ 23 الف متر مربع عبر زيادة المساحة الداخلية.

وتشمل المجموعات الدولية العارضة التي اكدت مشاركتها حتى تاريخه البلدان التالية: ايطاليا، الولايات المتحدة الاميركية، المملكة المتحدة، النمسا، استراليا، الدنمارك، بلجيكا، كندا، المانيا، السويد، اليونان، روسيا، بولونيا، قبرص، رومانيا، بلغاريا، كوريا، ماليزيا، الهند، اندونيسيا، تايلاند وتونس. بالإضافة الى مشاركة كبيرة من المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، تركيا، الامارات العربية المتحدة، ايران، الصين، الكويت، مصر، لبنان، وسورية.

قطر تخطط لانشاء ثالث مركز مالي في الخليج

اعلنت قطر انها تعتزم انشاء مركز مالي عالمي هذا العام ليصبح ثالث مشروع من نوعه في منطقة الخليج.

وحدد الشيخ محمد بن احمد ال ثاني وزير الاقتصاد الاطار العام لتشريع يخص مركز قطر المالي بهدف جذب المؤسسات المالية والشركات العالمية الى البلاد ويشمل التشريع اعفاء ضريبياً لمدة ثلاث سنوات يليها تحصيل ضرائب على الارباح بأسعار مخفضة نسبياً. وقال ان هناك إمتيازات واضحة للشركات العالمية التي ستعمل من المركز.

وأضاف الوزير في مؤتمر لمجلة ايست ايكونوميك دايجست عن فرص الاستثمار في قطر انه سيسمح للشركات بتحويل ارباحها بالكامل الى الخارج وتملك مشروعات في المركز.

ويوجد في الامارات مركز مالي تبلغ تكلفته مليار دولار هو مركز دبي المالي العالمي وتامل دبي ان يكون على قدم المساواة مع المراكز المالية العالمية. وتعمل البحرين على انشاء مركز مالي يتمتع باعفاء ضريبي باستثمارات تبلغ 3, 1 مليار دولار لتدعيم وضعها كمركز مصرفي ومالي في الخليج.

وقال متحدث باسم مركز قطر المالي ان من المتوقع ان يصدر المركز تراخيص للبنوك بحلول شهر نيسان وانه سيتم تجهيز مبنى لتأجيرها للشركات بحلول الربع الثالث من العام الجاري.

وقال الوزير ان قطر تعتزم انفاق 108 مليارات دولار على مشروعات البنية الاساسية والنفط والغاز في السنوات الخمس المقبلة.

«دريك إند سكل الدولية» تفتتح اول فرع لها في الكويت وتوسع اعمالها في المنطقة

افتتحت شركة «دريك إند سكل الدولية»، الرائدة عالمياً في مجال التعهدات الهندسية الميكانيكية والكهربائية، اول فرع لها في الكويت اخيراً في خطوة تهدف الى تعزيز تواجد الشركة في المنطقة.

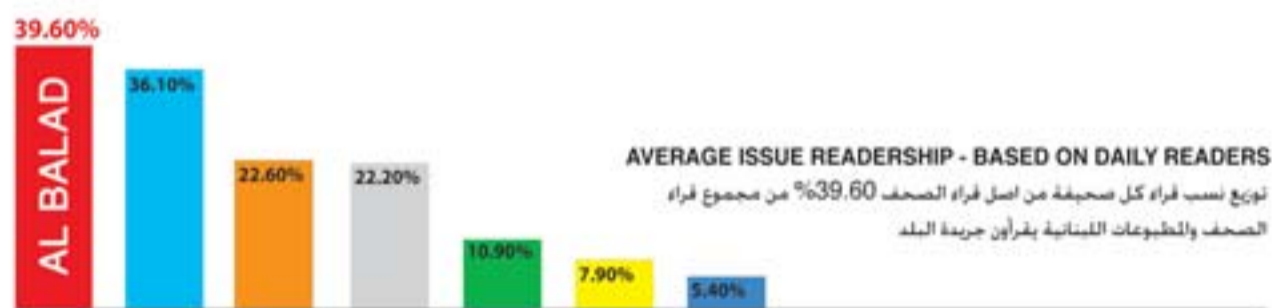
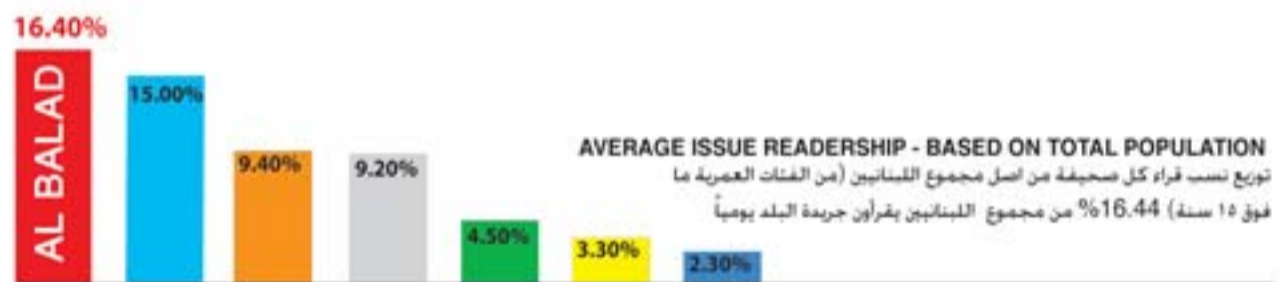
وبدخول «دريك إند سكل الدولية» وشريكها اوفست للتجارة العامة والمقاولات الى السوق الكويتية، تكون الشركة، ومقرها الاقليمي في دبي، قد اضافت سوقاً ثامناً الى جانب دولة الامارات والسعودية وعمان والبحرين وقطر والاردن ومصر.

وقال عكرمة عفانة المدير التنفيذي لـ «دريك إند سكل الدولية» في الكويت: «تلتقي تطلعاتنا بتوسيع عملياتنا وتعزيز تواجدنا في السوق الاقليمية مع النمو المتسارع الذي تشهده الكويت لا سيما في قطاع مقاولات الاعمال الكهربائية والميكانيكية، فمع نمو قطاع الانشاءات في الكويت تزداد الحاجة الى خدمات ادارة المباني وصيانتها. ويعتبر اليوم مناسبة هامة جداً بالنسبة الينا حيث رصدنا منذ فترة طويلة اللحظة المناسبة لدخول السوق الكويتية ونحن على ثقة باننا سنحقق نجاحات ملموسة في هذه السوق».

وتابع عفانة: «تمتلك «دريك إند سكل الدولية» خبرة واسعة، تصل الى اربعين عاماً في منطقة الخليج، نفذت الشركة خلالها مجموعة من ابرز واكبر المشاريع على المستويين الاقليمي والعالمي. ونتطلع الى تقديم خلاصة خبراتنا وتجاربنا في المشاريع الكبرى في الكويت، وبالفعل فقد باشرنا العمل في احد هذه المشاريع مؤخراً وسنعلن عنها قريباً.

الأولى

مرة أخرى البلد الجريدة الأكثر قراءة في لبنان بحسب جميع الاحصاءات

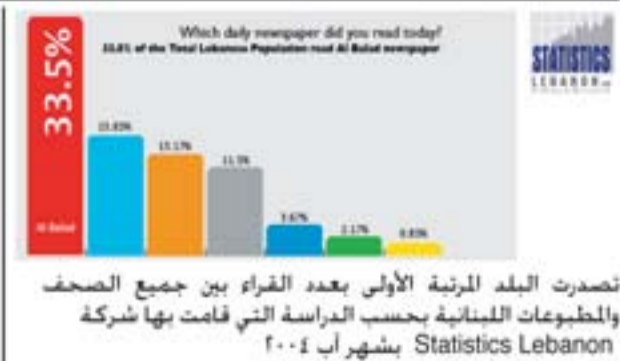


المصدر: ايبسوس ستات - الدراسة الوطنية للاعلام - لبنان 2004
source: IPSOS STAT - NMA PRESS 2004 - Lebanon



35,000 اشتراك

قامت شركة KPMG العالمية بتدقيق شامل لجريدة البلد واصدرت شهادة تؤكد فيها عدد المشتركين



62 مليون دولار من البنك الاسلامي للتنمية الى مجلس الانماء والاعمار

انمائية لصالح هذا البرنامج بمبلغ إجمالي قدره 73,5 مليون دولار امريكي. اما الاتفاقية الرابعة فيقوم البنك بموجبها بتقديم مبلغ 12,2 مليون دولار، للمساهمة في مشروع اعادة تشييد طريق صور - الناقورة، بطول 18,5 كيلومترا، بهدف ربط مناطق الجنوب اللبناني وتسهيل حركة المسافرين والشحن، وربط المناطق الزراعية والتجمعات السكانية التي يمر بها الطريق، وبالتالي تحسين مستوى معيشة السكان في تلك المناطق. وتقتضي الاتفاقية الاخيرة بان يقوم البنك الاسلامي للتنمية بتقديم مبلغ سبعة ملايين دولار امريكي، للمساهمة في تشييد طريق في منطقة بشري للربط بين قرى المنطقة، وطول الطريق نحو عشرة كيلومترات، كما يتضمن المشروع تنفيذ اعمال الانارة والاشارات المرورية اللازمة واعمال تمديد الخدمات العامة.

كما يضمن المشروع تنفيذ الممرات السفلية والعلوية والجسور واعمال الانارة اللازمة. ويشتمل المشروع كذلك على تنفيذ كافة الطرق الجانبية اللازمة لخدمة المناطق التي يمر بها الطريق، ويبلغ إجمالي طول تلك الطرق نحو 60 كيلومترا. ويقوم البنك بموجب الاتفاقية الثانية والثالثة بتقديم مبلغ 12,5 مليون دولار، لاستكمال تجهيز ثلاث مستشفيات، وثلاثة مراكز صحية، في مناطق بنت جبيل وتبني وجزين، مما سيسهم في تحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة لسكان تلك المناطق، وتوفير ما مجموعه 210 سريرا اضافيا بالمستشفيات الثلاث. ويأتي هذان المشروعان في نطاق برنامج اعادة اعمار الجنوب اللبناني والمناطق التي تأثرت بالاحتلال الاسرائيلي، وهو البرنامج الذي سبق ان خصص له البنك الاسلامي للتنمية مبلغ مئة مليون دولار امريكي، وقد وافق البنك حتى تاريخه على تمويل ستة مشاريع

تم في مقر البنك الاسلامي للتنمية في جدة توقيع خمس اتفاقيات يقوم البنك بموجبها بتقديم مبلغ إجمالي قدره 1,62 مليون دولار امريكي، لصالح مجلس الانماء والاعمار بالجمهورية اللبنانية، للمساهمة في تمويل اربعة مشروعات انمائية، في اطار الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية من اجل اعادة اعمار منطقة الجنوب. وقد وقع الاتفاقيات الخمس عن الجمهورية اللبنانية، الفضل على شلق، رئيس مجلس الانماء والاعمار، ووقعها عن البنك الاسلامي للتنمية جعفر عدنان، رئيس البنك بالانابة. ويقوم البنك بموجب الاتفاقية الاولى بتقديم مبلغ 4,32 مليون دولار امريكي، للمساهمة في تشييد جزء من الطريق الساحلي السريع الذي يربط الجنوب اللبناني بالعاصمة بيروت، وهو الجزء الممتد من ميناء الزهراني حتى مدينة صور (مفرق قانا)، بطول 32 كيلومترا ويتسع الطريق لثلاثة مسارات في كل اتجاه.

فرنسبنك سلم جائزة Mini cooper للرابحة عن سحب حساب Mini

اثبت فرنسبنك مرة اخرى ريادته علي الصعيدين المحلي والاقليمي في تأسيس وتطوير سوق بطاقات الائتمان في لبنان وذلك عبر اطلاقه حملة «Mini Account, Mini Card.. Mega Benefits». فقد توجت هذه الحملة ابداعات فرنسبنك المتفوقة حيث سهر دوما على تطوير الافكار الجديدة والعملية وبادر باطلاق منتجات وخدمات جديدة ومتفردة. ومن اهم الفوائد المقدمة مع حساب Mini هي الاشتراك في السحب على سيارة Mini cooper وفي هذا الاطار سلم نديم القصار المدير العام المساعد في فرنسبنك ورئيس فرنسبنك للاعمال السيارة للرابحة السيدة أرزة فهد شيباني، وشارك في عملية التسليم الفريق المختص من فرنسبنك والذي ضم فيليب الحاج رئيس قسم التجزئة، ودانيا دقاقي رئيسة قسم التسويق، و جوزف شمسي عن فرع سد البوشية المصدر للبطاقة الرابحة، وميرا رحم عن قسم تطوير الاعمال في المصرف، وشيرين عريسي عن فرع فردان. هذا مع حشد كبير من فعاليات سوق فردان التجاري واهل الصحافة والاعلام. وبهذه المناسبة، صرح نديم القصار قائلاً: «ان فرنسبنك، ومن خلال اطلاقه هذه البطاقة الجديدة الفريدة من نوعها محليا واقليميا، يؤكد مرة اخرى على موقعه المتقدم في السوق المصرفية وعلى دوره الريادي في سوق بطاقات الائتمان.»

بنك بيروت والبلاد العربية يكرم موظفيه عساف: ودائع المصرف نمت 11% في 2004

أكد رئيس مجلس الادارة المدير العام لبنك بيروت والبلاد العربية غسان عساف انه لا يتوقع ضغوطا كبيرة على الليرة هذه السنة بسبب تأجيل معظم استحقاقات سندات الخزينة بالعملة الاجنبية الى سندات لاحقة. واعتبر ان لبنان بدأ العودة تدريجيا الى خريطة الدول التي تستهدفها الاستثمارات العربية والى كونه قطبا من الاقطاب السياحية، مؤكدا ان بنك بيروت والبلاد العربية حقق نتائج جيدة في العام 2004 حيث ازدادت حجم الودائع بنسبة 11 في المئة. عساف قال ذلك في حفل الغداء الذي اقامه المصرف تكريماً لموظفيه وبمناسبة نهاية العام وبدء سنة جديدة، في بافيون رويال- البيال، في حضور اعضاء مجلس الادارة: عباس الحلبي، وليد عساف، علي الخليل، حبيب معماري وعدد كبير من المدعوين.

5 ملايين دولار استثمارات جديدة لـ «هولسيم»

اعلنت شركة هولسيم لصناعة الاسمنت عن حصولها على شهادة 14001 ISO، وانها ستستثمر اكثر من 5 ملايين دولار خلال السنوات الخمس المقبلة لتحسين اداؤها. وعرض فنانس بوكارت مدير عام الشركة في لبنان اهمية حيازة الشركة على الشهادة لافتا الى انها تضمن تثبيت نظام ادارة البيئة وفق المعايير العالمية. وازدادت الى ان الشركة تحافظ على الانخفاض المتواصل في التأثيرات الناتجة عن طبيعة عملها وادائها البيئي. ووضح ان الشركة تعتمد مبدأ التنمية المستدامة مروراً بالاداء الاقتصادي والالتزام الاجتماعي التام وتحسين اداؤها البيئي. وشرح فاسكن كافلاكيان مدير في شركة Cps نظام شهادة 14001 ISO التي تمنح لفترة ثلاث سنوات على ان يتم خلالها الالتزام في السياسة البيئية السليمة والتطلع الى اساليب التطور المتاحة بشكل دائم. وعرضت ريتا سلامة مسؤولة مراقبة النوعية في الشركة التي تأسست عام 1929 كيفية تطبيق المواصفة في الشركة. وقالت ان هولسيم تبذل جهوداً كبيرة للحد من التأثيرات التي تنتسبها الشركة على البيئة لا سيما استعمال احدث الفيلترات وتقنيات مراقبة انبعاثاتها. ووضحت ان الشركة ستستثمر اكثر من 5 ملايين دولار خلال السنوات الخمس المقبلة لتحسين اداؤها في مصنعها الذي يتخذ من شكا مقراً له. اشارة إلى ان الشركة تتطلع اليوم بعد حيازتها على شهادة الجودة والنوعية ISO9001 (عام 2003) وشهادة 14001 ISO لادارة البيئة (عام 2004) الى الحصول على شهادة العمل في العام 2005.

«مايكروسوفت» تكرم الاعلاميين

اقامت شركة مايكروسوفت الشرق الأوسط عشاء تكريماً للاعلاميين لمناسبة مرور 5 سنوات على افتتاح مكتبها في بيروت. وتحدث شربل فاخوري مدير عام الشركة في منطقة الشرق الاوسط عن انجازات الشركة واهمية التكنولوجيا في تطوير الاعمال وتفعيلها. وقال ان التجربة اثبتت قدرة التكنولوجيا على لعب دور ريادي في تحسين نوعية حياة الافراد، فهي تستطيع المساعدة في تحقيق النمو داخل المنطقة وتتيح فرصاً عديدة تعطي هذه المجتمعات ميزات تنافسية. وازدادت: «نحن في «مايكروسوفت» نؤمن ان تقنياتنا تستخدم في افضل اشكالها حين تساعد عبرها المجتمعات في تحقيق كامل طاقتها. ونحن نحمل هذه الرسالة اينما ذهبنا وننفذ مهمتنا بحسب المجتمع الذي نحن فيه وحاجاته، وبحسب السبل المتوافرة لاستخدام التكنولوجيا في افضل اشكالها لمساعدة افراد هذا المجتمع في تحقيق امكاناتهم. ان ما نقدمه يعكس ما يحتاجه المجتمع لذا يكون له دائماً نكهة محلية ودوافع حقيقية». ورأى فاخوري الى ان: «العالم بأسره يعترف ويقرر للبنان بقدرات أبنائه وطاقاتهم، ونحن هنا لنساعد هذه الثروة البشرية على اخراج كل طاقتها وتحققها، فنحقق نحن ما نرفعه شعاراً: «طاقاتكم الكامنة هي شفقتنا» أو «Your Potential, Our Passion»

مع رابعة الزيات

الجمعة
٨:٣٠ مساءً بتوقيت بيروت
١:٣٠ مساءً بتوقيت GMT

NBN
NATIONAL BROADCASTING NETWORK s.a.l

Tel: 961.1.841020-5/7 Fax: 961.1.841029 E-mail: info@nbn.com.lb Website: www.nbn.com.lb
NileSat at 7° West Freq: 12.130 GHZ Arabsat 3A 26° East Freq: 11785 GHZ

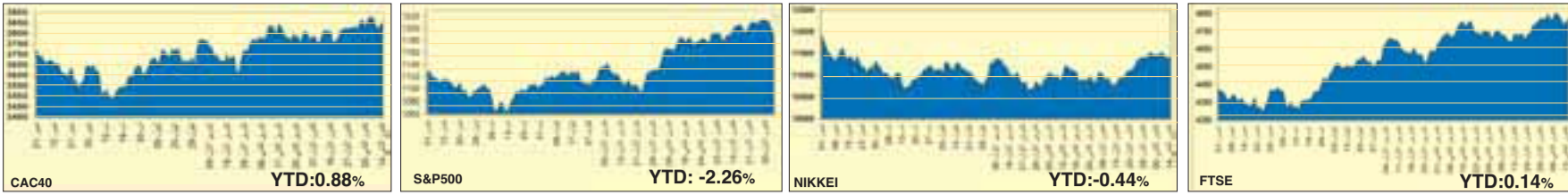
رئيس التحرير حسن مقلد
المدير المسؤول هالة الحسيني
سكرتير التحرير سيليا مروة

الاقتصاد
www.immarwaiktissad.com
e-mail: immar@immarwaiktissad.com
info@immarwaiktissad.com

لبنان - الحمراء - شارع منيمنة
بناية الشيخ، الملاصقة لجريدة السفير
هاتف وفاكس:
00961 1 746333
00961 1 746444
00961 1 743796
ص.ب: 113/6517 الحمراء بيروت - لبنان

الجمهورية العربية السورية
دمشق - المزة - شارع العلم
د. صباح هاشم
هاتف: 00963 11/6621851
فاكس: 00963 11/6615694
ص.ب: 60510 سوريا - دمشق

سعر العدد
لبنان 2000 ل.ل
سوريا 20 ل.س
مصر 3 جنيهات
الكويت دينار
الامارات 7 دراهم



أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM%	Mid-Price (\$)
Sovereign Debt			
R. Lebanon 10 1/4	Mar-05	0.44%	100.88
R. Lebanon 9 3/8	Jun-05	3.34%	102.15
R. Lebanon 8 3/4	Sep-05	3.33%	102.75
R. Lebanon 9 7/8	Apr-06	4.91%	105.50
R. Lebanon 10 1/2	May-06	4.68%	106.63
R. Lebanon 10 1/2	Aug-06	4.70%	107.75
R. Lebanon Euro 8 7/8	Oct-06	5.10%	105.25
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	6.19%	105.25
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	6.52%	110.63
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	6.76%	101.25
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	6.96%	112.00
R. Lebanon (Libor+ 3.125%)	Nov-09	6.02%	100.00
R. Lebanon 7	Dec-09	6.82%	100.25
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	7.00%	100.00
R. Lebanon 7 7/8	May-11	7.31%	101.75
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	7.62%	100.13
R. Lebanon 11 5/8	May-16	9.21%	115.88
Private Issues			
B. Mediterranee 9.5	Mar-05	1.49%	100.45
B. Mediterranee 9.75	Sep-05	4.12%	103.00
BLOM 9	Dec-05	4.05%	103.63
Credit Libanais 6 3/4	Jul-06	4.66%	102.25
Ciments Libanais 10	Jul-06	4.57%	106.88
B. Mediterranee 6 3/8	Oct-06	5.29%	101.00
First National Bank 6 7/8	Jan-07	5.95%	101.25
B. Mediterranee 6 1/4	Aug-07	5.82%	100.50
Fransabank 8 1/2	Dec-07	6.02%	105.50
Audi Investment Bank 10.75	May-10	6.76%	116.50

Beirut Stock Exchange									
Stock	Closing Price	Weekly change %	YTD %	Weekly Volume ('000)	Dividend Yield 2003	PER 2004E	Price to Book 2004E	M. Cap. (\$mil)**	
Solidere (A)	8.53	1.67%	2.8%	103.09	0.00%	31.1	0.84		
Solidere (B)	8.42	2.43%	4.6%	18.11	0.00%	31.1	0.84	1,400.300	
B. Libanaise p.l. Commerce	2.94	0.00%	0.0%	0	0.00%	6.7	17.48	118.541	
Bank Audi	23.60	0.00%	0.0%	0	5.41%	6.9	1.06	494.380	
Audi saradar GDR	24.00	0.00%	0.0%	2.5	5.48%	7.1	1.09	509.043	
Bank Of Beirut	7.95	0.00%	0.0%	0	5.48%	7.1	1.09	509.043	
Bank Of Beirut Call. Pref.	11.85	0.00%	-2.0%	15	1.77%	15.4	1.97	322.770	
Byblos Bank	1.50	-4.46%	2.0%	0	7.00%	1.7	0.22	35.550	
Byblos Bank Call. Pref.	101.20	1.00%	0.0%	0	6.16%	6.2	0.89	307.536	
BEMO Bank	3.45	0.00%	3.1%	0	11.65%	2.0	0.29	101.200	
BLOM Bank	27.51	0.00%	0.0%	4.1	2.83%	13.8	1.27	55.200	
Rymco	1.30	0.00%	0.0%	0	8.60%	5.6	1.04	508.935	
Holcim (liban)	0.67	0.00%	0.0%	0	0.00%	12.1	0.80	32.500	
Ciments Blancs (C)	1.50	0.00%	0.00%	0	2.48%	11.2	0.72	156.909	
Uniceramic (C)	0.00	0.00%	0.0%	0	0.00%	-	-	-	
Lebanon Holdings	0.00	0.00%	0.0%	0	Na	NA	NA	-	
Beirut InterBank Fund	107.00	0.00%	0.0%	0.1	Na	NA	NA	-	
Beirut Global Income	110.00	0.00%	0.8%	0.1	7.10	NA	NA	21.400	
Beirut Lira Fund*	103500	0.78%	1.0%	0	NL	NA	NA	37	
Beirut Golden Income*	106000	0.95	1.0%	3.3	N/L	NA	NA	28,463	

*price and all calculations quoted in Lebanese Pounds

**Market Capitalisation, value of total outstanding shares at each category share price

Over - The - Counter

Stock	Closing Price	Weekly Change%	YTD %	PER 2003	PBR 2003	M. Cap. (\$mil) **
Casino Du Liban (1)	160	0.00%	23.1%	3.7	NA	115.2
SGHL	1.5	0.00%	0.0%	-ve	1.19	116.3
Byblos	1.2	0.00%	20.0%	5.3	0.79	246.0
Sibline	1.5	0.00%	0.0%	-ve	1.19	93.1
Fransabank	1.20	0.00%	20.0%	5.3	0.79	246.0

(1) Excluding the \$ 50 per share in total dividends in 2004

Global Depository Receipts (GDRs)

GDR	Closing Bid	Weekly Change%	YTD%	PER 03	PER 04E	PBR 04E	M. Cap.(\$mil) **
Audi GDR	24.00	-1.23%	31.5%	9.1	7.0	1.08	509.043
BLOM GDR	27.50	2.23%	18.3%	5.8	5.6	1.04	508.8
Solidere GDR	8.250	0.00%	65.8%	82.8	30.3	0.81	1361.3

Lebanese Treasury Bills

Months	Issuing date	Maturity date	Circular	Discount Rate%	Yield (%)	Months	Issuing date	Maturity date	Circular	Yield (%)	Value (LL)
3	6/1/05	7/4/05	157	5.15	5.22	24	31/1/05	11/1/07	158	7.74	10000
6	6/1/05	7/7/05	157	6.12	6.31	36	1/3/05	10/1/08	158	8.68	10000
12	30/12/04	29/12/05	156	6.27	6.69						

وراء الأرقام

سوليدير الى اين؟

لأول مرة منذ فصل الصيف الماضي كسر سعر سهم سوليدير مستوى 8,5 دولارات وتخطاه. وكانت حركة تطور سعر السهم قد بدأت فعلياً في مطلع العام 2004 من خلال اقبال كبير على شراء الاسهم ما أدى الى بداية ارتفاع سعر السهم وتخطي قيمة الـ 4 دولارات التي استقر عليها طويلاً.

كما شكل قرار امكانية استبدال الاسهم بعقارات حافزا ثانياً لاستمرار نمو السعر فقفز الى 8,5 دولارات اما في الخريف فادت الاحداث السياسية واستقالة رئيس الحكومة رفيق الحريري الى تراجع نسبي في سعر السهم.

والمفاجأة كانت في ما يشهده السوق خلال الايام الاخيرة من حركة اقبال واسعة على السهم، ليس بهدف الاستبدال بالعقارات فحسب، وانما الجزء الأكبر من هذه الحركة يرتبط بربحية السهم ولاسباب مالية.

ولعل موضوع ادراج اسهم سوليدير في بورصة الكويت كان له الاثر البالغ في هذه الحركة لا سيما بعد حصول الشركة على الرخصة للتسجيل، ويتوقع ان يبدأ التداول عبر بورصة الكويت في شباط المقبل.

ويعتبر الـ GDR، المدرج في بورصة لندن، مؤشراً أساسياً، اذ عندما كان سعر سهمي سوليدير B و A عند نحو 8 دولارات، كان سعر GDR نحو 6 و5,6 دولارات، اما اخيراً فنشهد اقبالا كثيفاً على الـ GDR من قبل صندوق استثمار كبير جداً في الخارج. وبتنا كوسطاء نبحث عن الـ GDR لنتمكن من تلبية هذا الطلب. ما يؤشر الى ان هناك اعادة نظر ايجابية في موضوع الاسهم اللبنانية لا سيما سوليدير على الرغم من الحالة السياسية غير المستقرة، خصوصاً على ابواب الانتخابات وفي ظل وضع اقتصادي غير مريح وبالتالي بات النظر الى الاسهم مستقلاً عن النظر الى البيئة السياسية والاقتصادية.

جان رياشي



FINANCIAL FUNDS ADVISORS INTERNATIONAL S.A.L

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان وسيط معتمد في بورصة بيروت
بنية تماري، شارع اللبني، وسط بيروت التجاري

TEL.: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193
Web site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

الاقتصاد



إشترك الآن
وإحصل على تأمين
بقيمة

10.000 دولار

بالتعاون مع



01/743796

أحلى هدية بالعيد
كلام العيد

تخفيض 20% على التخابير الدولي

من 2004/12/22 إلى 2005/1/26



كل عام وأنتم بخير